الأخبار
al-akhbar

الخميس 26 تشرين الثاني 2026
العدد 5936 السنة الحادية والعشرون
Jeudi 26 Novembre 2026 no 5936 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



تقرير 6

السكري يهدّد 40% من البالغين في لبنان

أميركا توبّخ رجالها في لبنان: لماذا لا تسوّقون اتفاق الإطار؟

محضر لقاء أميركي - لبناني في البيت الابيض: فكّكوا كل مؤسسات حزب الله... وليس سلاحه فقط! 3 - 2

قاسم: أي قوة خارج الـ1701 نعتبرها احتلالاً 4



النيران تشتعل في ناقلة نفط استُهدفت قرب شبه جزيرة مسندم العُمانية في مضيق هرمز (أ ف ب)

قضية اليوم

عن اركان السلطة وعلاقتهم باسيادهم في واشنطن والرياض [1]

محضر اجتماع لبناني - أميركي: فكّكوا حزب الله ومؤسساته!

إبراهيم الأمين

يرفض فريق السلطة في لبنان، شأنه شأن قسم لا بأس به من الطبقة السياسية، ربط الأحداث الجارية بمشروع أكبر. لذلك، كلما جرى الحديث عن أن السلطة تقوم بإجراءات تنفيذاً لرغبات الولايات المتحدة والسعودية أو أي طرف خارجي آخر، سارع أركان الحكم، أو فريقهم السياسي والإعلامي، إلى شنّ حملة مضادة، تحت عنوان أن ما يجري يندرج في صلب سياسة الدولة الرامية إلى الدفاع عن السيادة في مواجهة القوى الرافضة لها، وفي مقدّمها المقاومة.

ومنذ أشهر، تضجّ الصالونات السياسية والإعلامية في البلد بأخبار السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى، وبتحركات الموفد السعودي يزيد بن فرحان واجتماعاته واتصالاته. وفي الآونة الأخيرة، لم يعد السياسيون، بمن فيهم مسؤولون في السلطة، يتردّدون في التصريح بأنهم يتعرضون لضغوط الأميركيين والسعوديين. ولا تقتصر الوقاحة الأميركية والسعودية على ما يقوم به عيسى أو ابن فرحان، بل تتجاوز ذلك إلى اجتماعات تبقى بعيدة عن الأضواء، تعقدها فرق من سفارتي البلدين، يدير القسم الأكبر منها رؤساء محطات الاستخبارات فيهما. ولهؤلاء علاقاتهم وبرامج لقاءاتهم الدورية مع جميع قادة الأجهزة الأمنية في لبنان، من دون استثناء، فضلاً عن شبكة واسعة من العلاقات السياسية مع قادة وشخصيات وإعلاميين.

والفكرة هنا أن أركان الدولة، وخصوصاً في رئاستَي الجمهورية والحكومة، ومعظم الأجهزة الأمنية، يعملون جاهدين لتفادي إثارة غضب عيسى وابن فرحان، ويقبلون بأن يخضعوا طوال الوقت لامتحانات تقيس مدى التزامهم بالتعليمات، ولتدقيق مستمر في إجراءاتهم على الأرض. وآخر الإبداعات ما تسرّب عن قرار سعودي بإرسال بعثة أمنية إلى لبنان للتحقق من الإجراءات الأمنية التي ستتخذها مؤسسات الحكومة اللبنانية عشية عيدي الميلاد ورأس السنة، باعتبار أن السعودية تعدّ هذه الخطوة شرطاً إلزامياً قبل السماح لمواطنيها بالسفر إلى بيروت بقصد السياحة.

وقبل ذلك، أطلق الأميركيون برنامجاً خاصاً لمحاصرة النشاط الاجتماعي والتربوي لحزب الله، مع تركيز أستمر أشهراً عدة على مؤسسة القرض الحسن. فبعدما أرسل حاكم مصرف لبنان كريم سعيد جوابه إلى وزارة الخزانة الأميركية، موضحاً أن المؤسسة تعمل خارج النظام المالي الرسمي، طلب الأميركيون من القضاء التحرك. وبمعزل عمّن طلب الأمر، أكان وزير العدل عادل نصار أم المدعي العام رامي الحاج، فقد طلب من الأجهزة الأمنية، وخصوصاً فرع المعلومات، إجراء تحقيق موسّع حول المؤسسة وطريقة عملها وتحويلاتها المالية وما يتصل بها. وانتهى التحقيق إلى عدم وجود ما يشكّل مخالفة لقوانين محددة، وإلى أن المؤسسة حاصلة على ترخيص من وزارة الداخلية. عندها، انتقل الضغط إلى الوزير أحمد الحجار من جهة، وإلى الوزير ياسين جابر من جهة أخرى. وقد أبلغ الوزيران الجهات المعنية بأن سحب الترخيص خطوة سياسية ينبغي أن يصدر القرار بشأنها عن مجلس الوزراء، علماً أن جابر أبلغ حزب الله أنه لن يسير في هذا الأمر، فيما أكد الحجار أنه لن يقوم بأي خطوة من خارج مجلس الوزراء.

وبعد أسابيع، طلب الأميركيون معلومات عن جمعية «وتعاونوا»، وهدّدوا شركة «ويش» للتحويلات المالية بإقفالها وفرض عقوبات عليها إذا سمحت بتلقي تبرعات لمصلحة الجمعية. وأمام هذا التهديد، اضطر الرئيس التنفيذي للشركة توفيق كوسى ومديرة العمليات إيناس بيساني إلى التواصل مباشرة مع الأميركيين، ومع وسطاء لبنانيين تربطهم علاقات خاصة بالإدارة الأميركية، مؤكدين التزامهما بالإجراءات الرامية إلى وقف التعامل مع الجمعية. وخلال التدقيق في شركات تحويل الأموال، ظهرت معطيات عن استخدام السلطات السورية الجديدة بعض هذه الشركات. لكنّ الأميركيين طلبوا تجاهل هذه المعطيات والعودة إلى البحث في الشركات التي تتصل، بشكل أو بآخر، بحزب الله أو بمؤسساته التربوية والاجتماعية والصحية، ولا سيما الشركات العاملة في تجارة الذهب. وبعدما خلص الأميركيون إلى عدم إمكان اتخاذ إجراءات مباشرة في هذا المسار، نفّذوا التهديد الذي ظلّ السفير عيسى يلوّح به، وفرضوا عقوبات على الجمعية وعلى شركات أخرى.

أيلول 2026: الاستنفار الكبير

خلال الفترة الممتدة بين توقيع اتفاق الإطار والصيف الماضي، ركّز الأميركيون على اتهام لبنان بالتقصير في تنفيذ ما هو مطلوب منه. وتولى عيسى، بصورة خاصة، مهاجمة قيادة الجيش اللبناني، متهماً إياها بعدم تنفيذ مندرجات الاتفاق المتعلقة بنزع سلاح حزب الله. وعندما سمع، مباشرة ومن خلال الرئيس جوزيف عون نفسه، أنه لا يوجد في لبنان من ينوي الدخول في حرب أهلية، أطلق عيسى حملته على قائد الجيش، داعياً إلى تغييره. ثم بدأ باستهداف المحطيين بجوزيف عون نفسه، متحدثاً عن مستشاره أندريه رحال، ومتهماً إياه بوجود صلات قديمة له بحزب الله، وبأنه بات عنواناً للسمسرات والصفقات، ومهدّداً بأن اسمه سيُدرج على لائحة العقوبات.

وهو السلاح نفسه الذي شهره عيسى في وجه وليد جنبلاط وفريقه، ما أضطر الأخير إلى الأخذ بنصائح غير مباشرة وردت من العاصمة الأميركية، تدعوه إلى تصحيح علاقته بعيسى، ووقف انتقاداته العلنية له وللسياسة الأميركية، وكذلك وقف حملته على اتفاق الإطار.

لكنّ جوهر الخلاف ظل قائماً، في ظل تغييرات أجراها الأميركيون على مستوى فرقهم العاملة على الملف اللبناني، ولا سيما فريق وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب الملحق العسكري. فقد تبيّن أن واشنطن استعانت بخبرات ضباط سبق لهم العمل في إسرائيل أو تربطهم علاقات تنسيق وثيقة بالأجهزة الأمنية في كيان العدو. ومنذ تولّي هؤلاء مواقعهم الجديدة، عبّروا عن مواقف تتبنى المطالب الإسرائيلية، وشنّوا حملة مباشرة على شخصيات سياسية وعسكرية وأمنية لبنانية، بذريعة أنها لا تريد نزع سلاح حزب الله. حتى إن عيسى نفسه قال، أكثر من مرة، وأمام أكثر من سياسي لبناني: «لا أفهم سبب خوف الجيش من مواجهة حزب الله. فالحزب ضعيف للغاية. ليدخل الجيش في مواجهة مباشرة معه، وإذا احتاج إلى دعم، فسنطلب من إسرائيل مساعدته. وبالتالي، لا مبرّر لعدم اتخاذ خطوات مباشرة ضد حزب الله، ليس في الجنوب فحسب، بل في كل لبنان».

وتُظهر المعطيات الواردة من العاصمتين الأميركية والسعودية أن الحملات التي شهدناها أخيراً تحت عناوين شاحنة ضهر البيدر، وشبان جرود البترون، والاستدعاءات الأمنية، والمداهمات في بعض المناطق، ليست سوى بعض ما التزمت السلطة بتنفيذه لكسب رضى الأميركيين والسعوديين.

مبنى «إيزنهاور» ولائحة التعليمات

ولأن السفير عيسى بدا عاجزاً عن تنفيذ المطلوب بمفرده، رأى الأميركيون أن الأمر يستدعي وسيلة إضافية، فكان الاجتماع المباشر مع السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض. وبحسب معلومات «الأخبار»، استُدعيت معوّض، برفقة الملحق العسكري العميد أوليفر حاكمة والمستشار وسام بطرس، في 2 أيلول 2026، للقاء مسؤولين في مجلس الأمن القومي، والبحث في مسار تنفيذ اتفاق الإطار الثلاثي ومرحلة ما بعد انتهاء ولاية قوات «اليونيفل».

توجّهت معوض والوفد المرافق لها إلى الاجتماع في مكاتب مجلس الأمن القومي داخل مبنى «إيزنهاور»، قرب الجناح الغربي للبيت الأبيض. ويحمل هذا المبنى رمزية تاريخية؛ إذ شُيّد قبل أكثر من 150 عاماً وفق هندسة معمارية تحاكي الطراز الإمبراطوري الفرنسي السائد آنذاك. ويضم مكاتب مئات الموظفين، ولا سيما المحللين والخبراء، قبل أن يُقدم الرئيس دونالد ترامب على عملية «تطهير» أفضت إلى الاستغناء عن أكثر من ثلثي العاملين فيه، في إطار توجهه إلى تسريع إصدار القرارات التنفيذية، باعتبار أن آلية عمل المجلس تعكس بيروقراطية بطيئة. ولهذا السبب، قرّر ترامب إسناد منصب مستشار الأمن القومي إلى وزير خارجيته ماركو روبيو.

ولدى وصول السفيرة والوفد المرافق، كان في استقبالهم مسؤولان بارزان من فريق روبيو، هما واين وول (Wayne Wall) ومات فيلانسكي (Matt Vilansky). يتولى الأول منصب المدير المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس، وقد عُيّن في حزيران من العام الماضي. وهو ضابط متقاعد خدم ربع قرن في الجيش الأميركي، ويتمتع بخلفية استخباراتية وعسكرية، إذ عمل في وكالة استخبارات الدفاع (DIA) والقيادة المركزية (CENTCOM)، ويتابع عن كثب ملف إيران والقوى الحليفة لها. أمّا فيلانسكي، فيشغل منصب مدير شؤون العراق وسوريا داخل المجلس، ويعمل تحت إشراف وول. ويجمع الرجلين نهجٌ يدمج الخبرة الاستخباراتية بالخبرة العسكرية الطويلة في الشرق الأوسط، مع حرصهما على البقاء بعيداً عن الأضواء قدر الإمكان.

وبحسب مرجع رئاسي، عرض الجانب الأميركي خلال الاجتماع تقديره لعمل مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان (MCG4L)، ثم انتقل إلى الترتيبات

> **مجلس الأمن القومي أبلغ السفيرة اللبنانية أن واشنطن تريد أن تلمس افعالاً ضد مؤسسات حزب الله التربوية والاجتماعية وليس ملاحقة سلاحه فقط**

> **عيسى كرّر مطالبته بمواجهة عسكرية مع حزب الله: نحن مستعدون لأن نطلب من إسرائيل دعم الجيش إذا واجه الحزب بالقوة**

> **قال الأميركيون إنهم ينتظرون من لبنان إجراءات تثبت التزامهم باتفاق الإطار في المنطقة التجريبية الأولى، ولا بحث في أي انسحاب أو إعمار قبل التحقق**

الإطار برمّته، ونجاحها لا يتحقق إلا من خلال إزالة كاملة وشاملة لكل المظاهر العسكرية غير الشرعية، والتحقق من التنفيذ الدقيق من جانب الجيش اللبناني».

وبحسب المرجع، فهمت السفيرة معوض أن خلاصة الموقف الأميركي «تشدد على أن المطلوب من لبنان في المرحلة المقبلة هو تحقيق تقدم أكثر وضوحاً، على أن يُترجم بصورة ملموسة على المستويين السياسي والإعلامي».

وفي ما يتعلق بالإجراءات، قال المرجع الرئاسي إن الأميركيين «تحدّثوا بصورة مفصّلة عن حزب الله ومؤسساته ومؤسسات الدولة اللبنانية». وفي ملف إعادة الإعمار، عبّر الأميركيون، على لسان وول، عن تحفظاتهم المباشرة حيال اعتماد مجلس الجنوب قناةً لإعادة الإعمار، باعتبار أن هذه المؤسسة «تتيح وصول جزء من المساعدات إلى شبكات مرتبطة بحزب الله». ثم عرض وول «معلومات عن مؤسسة صحية مرتبطة بالحزب أُدخلت إلى المنطقة التجريبية»، مستعرضاً ما وصفه بمعلومات الحكومة الأميركية عن «وضع صعب يعاني منه حزب الله، وسعيه إلى الحصول على دعم مالي من إيران، من دون أن ينال ما يريده».

القرار الدولي والإجراءات الملموسة

خلال الاجتماع، سألت السفيرة اللبنانية عن موقف الولايات المتحدة من الطروحات المتعلقة بمرحلة ما بعد انتهاء مهمة «اليونيفل». فجاء جواب الجانب الأميركي واضحاً ومباشراً: «ليكن معلوماً منذ الآن أن أي ترتيبات لمرحلة ما بعد اليونيفل، أو أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، ينبغي أن يكون داعماً لاتفاق الإطار، لا أن يحلّ مكانه أو يحدّ من فعاليته».

لكنّ الأهم في الاجتماع كان الشروحات التي قدّمها الفريق الأميركي بشأن مستقبل الوضع في الجنوب، إذ ربط صراحة بين مشروع إعادة الإعمار والتزام لبنان بموجبات تنفيذ المناطق التجريبية. وقال إن بلاده لن تمارس أي ضغط لتوفير الدعم المالي الدولي قبل أن «تلمس التزامات عملانية من جانب لبنان بما يتوجب عليه القيام به».

وبحسب معلومات المرجع الرئاسي، الذي قال إنه اطّلع على محضر الاجتماع، كان الجانب الأميركي مباشراً في توجيه طلباته إلى الحكومة اللبنانية. وقال وول صراحة للسفيرة معوض إن «الولايات المتحدة تنتظر وتتوقع إجراءات عملانية شديدة الوضوح من مؤسسات الدولة اللبنانية، وإن هذه الإجراءات لا تقتصر على نزع سلاح حزب الله، بل يجب أن تشمل شبكاته المالية ومؤسساته التربوية والصحية والاجتماعية». وكرّر أن واشنطن لا تزال «تعتبر أن المنطقة التجريبية الأولى هي مساحة الاختبار الأساسية لنجاح اتفاق الإطار، وبناءً على ذلك يمكن توقّع انسحابات إسرائيلية إضافية وتمويل لإعادة الإعمار».

هذا بعض ما يقرّ به كبار المسؤولين في بلادنا بشأن الطلبات الأميركية والسعودية، فيما يطلّ عدو جديد للبنان برأسه هذه المرة من أوروبا، حيث تبدو فرنسا أقرب إلى التورّط في لعبة قد تنهي أي دور أو حضور لها في بلاد الأرز!

(أ ف ب)



مقالة

مسيحيو لبنان في حسابات أميركا السياسية

إلياس ب. باسيل *

تدلّ استراتيجية الولايات المتحدة في لبنان على أنّ تقييمها للدور السياسي للمسيحيين فيه، لا يُبنى على اعتبارات دينية أو عاطفية، بل على براغماتية تتوخّى مصالحها. ولكنّ عدداً من السياسيين المسيحيين يوحون للجمهور اللبناني، وخصوصاً للمسيحيين من مقيمين ومغتربين، أنّ الساسة في الولايات المتحدة، يتبنّون طروحاتهم حول السياسة الداخلية للبنان، بما في ذلك طرح الفيدرالية، وهذا غير صحيح. بل تبني الولايات المتحدة استراتيجية تخصها، وتكون بعيدة المدى، وتهتم بالطابع المركزي للدولة اللبنانية، متوخّيةً الحسّ الوطني العابر للطوائف والمتمثّل بمؤسسات الدولة، وبالأخصّ الجيش اللبناني؛ ولو أنّ بعض أفرع الدولة الأميركية العميقة تغذّي أحياناً في الخفاء السردية التقسيمية لبعض السياسيين المسيحيين لأسباب قصيرة المدى تستعملهم فيها أدوات إعلامية، خدمةً لأهداف مرحلية، وأهم تلك الأهداف المرحلية اليوم هي مواكبة الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران إلى حين توصّلهما الحتمي إلى تعايش مصلحي، ولو على خلفية نزاعية (Modus Vivendi).

تتعامل الولايات المتحدة مع حقيقتين متوازيتين في ما يخصّ مسيحيي لبنان؛ فاغلبيتهم شعبياً يرفضون حمل حزب الله للسلاح بصفته تنظيماً عسكرياً لا يأتمر بقيادة الجيش اللبناني، ولكنّهم يرفضون في الوقت نفسه احتلال إسرائيل لأيّ أرض أو مياه لبنانيتين، لا مباشرةً بجيشها ولا بإيقاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى ما لا نهاية. هذا الموقف تتبنّاه علناً، لا ضمناً بالضرورة، كلّ الأحزاب التي يشكّل المسيحيون معظم المنتسبين إليها، والتي تُسمّى في الإعلام اللبناني «الأحزاب المسيحية» اختصاراً، كما يتبنّاه كلّ الإكليروس المسيحي، وبالأخصّ البطريركية المارونية. ولكن معظم تلك «الأحزاب المسيحية» الرئيسية، وبتأثير من المتطرفين فيها يتفاوت بين حزب وآخر، تُفسح المجال لنزعة تقسيمية يُغلّفها القائمون على تلك الأحزاب بالفدرالية؛ فتظهر أحياناً مباشرةً على لسان مسؤوليهم، وفي معظم الأحيان من خلال شخصيات تدور في فلكهم من ذوي التمثيل الضعيف، الذين يُفصحون عمّا لا يُفصح عنه مسؤولو الأحزاب صراحةً.

> **تستخدم واشنطن متطرفين من الساسة المسيحيين في لحظة إقليمية، لكنها لا تتبنى طروحاتهم التقسيمية ولو جاءت باسم الفيدرالية**

تُثبت الوقائع الميدانية والدبلوماسية مسار البراغماتية الأميركية في لبنان الآنف ذكره، كما تثبت نهج عمل زعماء مسيحيين بفرعيه، التوحيدي والتقسيمي، مثلاً، لم تتوقف واشنطن عن إرسال مساعداتها العسكرية والمالية المباشرة إلى الجيش اللبناني، رغم رفض قيادته نزع سلاح حزب الله عنوةً، وهو الرفض المستمر منذ 2 آذار 2026، ضاربةً عرض الحائط بطلبات الكثير من زعماء المسيحيين التي بدأت منذ صدور قرار الحكومة بحصره في آب 2025. ويأتي ذلك في حين يشير المسؤولون الأميركيون إلى رغبتهم في أن يسلّم حزب الله سلاحه طوعاً لا قسراً إلى الدولة، كما فعل سفير أميركا في الأمم المتحدة مايكل ج. والتز في تصريحه في بيروت في 16 تشرين الثاني 2026. تزامناً مع ذلك، تُبقي الولايات المتحدة الأميركية تسليحها للجيش اللبناني دون السقف الذي يجعله تهديداً لإسرائيل، فما زالت تمنع حصوله على سلاح استراتيجي كالطائرات والصواريخ المتطورة، حتى من دول غيرها.

هذان الحدّان الأميركيان — أي عدم دفع الجيش اللبناني إلى الاصطدام العسكري مع حزب الله مقابل دعمه بما لا يجعله تهديداً لإسرائيل — يثبتان، متى جمعا، الهدف الأميركي المزدوج: الحفاظ على دولة مركزية لا تقوم على المسيحيين وحدهم، بغضّ النظر عن تمنيات بعض زعمائهم التقسيمية ولو تحت عنوان فدرالي، من جهة؛ وعدم إدخال لبنان في صدام مسلح بين جيشه وحزب الله قد يفضي إلى حربٍ أهلية تؤدي في المحصّلة إلى تفكيك تلك الدولة المركزية، من جهة ثانية.

نتيجة، إذاً، السياسة الأميركية في لبنان نحو نبذ السياسيين المتطرفين في الساحة المسيحية فور انتهاء وظيفتهم التكتيكية القائمة على الإثارة الإعلامية، التي لا يملكون القدرة على تجاوزها بأي حال، كما فعلت سابقاً بعد تشرين الأول 1990 حين ارتضت بنفي بعضهم إلى خارج البلاد وحبس بعضهم الآخر، لفترات طويلة. ولا يعني ذلك تخلّي الولايات المتحدة عن القاعدة الشعبية المسيحية نفسها؛ بل تسعى واشنطن إلى استيعابها وتوظيف طاقاتها ضمن مشروع الدولة المركزية، مستندةً إلى حضور المسيحيين في مواقع الشرعية الدستورية كرئاسة الجمهورية وقيادة الجيش وحاكمية المصرف المركزي، كما إلى شبكاتهم التعليمية، ونفوذهم في القطاع المصرفي، وانتشارهم الاغترابي الواسع. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في الرسائل الأميركية المباشرة خلال عام 2026، ومنها، مثلاً لا حصراً، خطاب نائب الرئيس الأميركي الحالي جاي دي فانس، الأوفر حظاً لنيل ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة في انتخابات 2028، إلى مسيحيي لبنان في حزيران 2026، داعياً إياهم إلى التمسك بإيمانهم وجذورهم في أرضهم.

اختصاراً، يدرك صانع القرار الأميركي أنّ استقرار لبنان يمرّ عبر شراكة وطنية متوازنة تحمي التنوع اللبناني بكل طوائفه. لذلك تدعم الولايات المتحدة الأميركية الجيش اللبناني بوصفه المؤسسة الأساسية الجامعة والعابرة للطوائف، ولو تحت سقف عدم تهديد التفوق العسكري الإسرائيلي. وعليه، فإنّ مصير السياسيين المسيحيين الداعين إلى تقسيم لبنان، ولو مُقنّعاً بنظريات فدرالية، محكومٌ بالتهميش متى استُنفد دورهم الإعلامي، فيما تبقى القاعدة المسيحية العريضة شريكاً أساسياً في معادلة الدولة اللبنانية الواحدة.

*محامٍ سابق في الولايات المتحدة الأميركية

المشهد السياسي

«هل أصبحت التنازلات المجانية والاستسلام سمة هذا العهد؟»

قاسم: أي قوة دولية خارج الـ1701 سنعتبرها احتلالاً

أشار الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إلى أن رئيس الجمهورية جوزيف عون، في خطاب الاستقلال، «ساوى بين العدوان الإسرائيلي الغاشم الأميركي المتوحش، وبين المقاومة الشريفة الشعبية الوطنية اللبنانية». ورأى أن الخطاب «قسّم اللبنانيين عمودياً بدلاً من أن يشكّل مناسبة جامعة»، و«لم يكن في محلّه». وفي انتقاد أكثر مباشرة لأداء العهد، تساءل قاسم: «هل أصبحت التنازلات المجانية والاستسلام سمة هذا العهد؟»، معتبراً أن اتفاق الإطار «جرّد لبنان من كل شيء وأعطى إسرائيل كل ما تريد وزيادة». وأكد رفض أي قرار دولي جديد يتجاوز القرار 1701 واتفاق وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024، قائلاً إن أي استبدال بهما باتفاق الإطار «مرفوض». إذ إن الاتفاق «ليس دستورياً، وليس قانونياً، وهو تحت الضغط والإكراه، وهو لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة». وشدد على أن أي قوة دولية جديدة يجب أن تعمل تحت سقف الأمم المتحدة والقرار 1701، محذراً من أن حزب الله سيعتبر أي قوة لا تلتزم بهذه المرجعية، «مهما كان اسمها وتوصيفها، قوة احتلال».

وفي كلمة ألقاها خلال حفل إطلاق موسوعة «شرح نهج البلاغة» للشهيد السيد هاشم صفي الدين، سأل قاسم: «ألا يفترض أن يكون الرئيس إلى جانب شعبه؟»، معتبراً أن مسؤولية رئيس الجمهورية العمل على منع نشوء العداوة بين اللبنانيين، وبين الشعب والسلطة، لا



(موقع العهد الإلكتروني)

«إزالة العداوة مع العدو الإسرائيلي ووضع خطوات تؤدي إلى شرخ في الداخل». وأضاف أن المشكلة في لبنان تتمثل في «العدو الإسرائيلي المعتدي الذي يحتل الأرض ويتمادى ويقتل ويبيد»، فيما المقاومة «رد فعل على هذا العدوان، وسدّ للفراغ الذي خلّفه عجز الدولة والجيش عن المواجهة بسبب نقص الإمكانات». واتهم قاسم السلطة بالخضوع للضغوط الأميركية وتقديم التنازلات لمصلحة إسرائيل. وذكّر بأن السلطة والمقاومة والشعب والجيش نفّذوا اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ في 27 تشرين الثاني 2024، فيما «لم تنفذ إسرائيل» التزاماتها واستمرت الاعتداءات. وأكد «أننا نفهم عجز الدولة، ولكن ليس مفهوماً أن تنخرط القوى السياسية الأساسية في البلد في خطوات تخدم المشروع الإسرائيلي الذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه».

وربط قاسم استعادة السيادة بتحرير كامل الأراضي اللبنانية، وانتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، والإفراج عن الأسرى، وإعادة إعمار القرى المهدّمة، وعودة الأهالي إلى منازلهم. وشدد على أنه «لا سيادة من دون تحرير، ولا استقلال مع التبعية»، معتبراً أن استمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية، إلى جانب الوصاية الأميركية، ينفيان تحقق السيادة والاستقلال.

وهاجم الوصاية الأميركية على القرار اللبناني، متهماً السفير الأميركي بالتحريض على الفتنة والاقتتال الداخلي، وإهانة الرئاسة والتهديد بالعقوبات. وقال إن الاستقلال «لا يتحقق بالخضوع للإملاءات التي يمليها سفير أميركي»، داعياً إلى «كف يد الوصاية الأميركية» منعاً لتفتيت لبنان وتخريبه. وانتقد «تدخل بعض الدول الإقليمية لمصلحة هذه الوصاية»، محذراً من أن استمرار الاستجابة لها سيقود إلى مزيد من الانقسام.

وتناول قاسم قضية الشبان الخمسة الموقوفين في البترون، مطالباً بالإفراج عنهم فوراً، لأنهم «ليسوا مدانين، وكانوا يتجولون في بلدهم». وأعلن أن الشبان الموقوفين في قضية شاحنة ضهر البيدر ينتمون إلى المقاومة، وكانوا في «حال عادية جداً في تجهيز المقاومة». وحذّر قاسم من «أننا نصبر حفاظاً على الوحدة والسلم الأهلي، لكنّ للصبر على الظلم حدوداً»، مضيفاً أن الحزب سيدفع الخطر إذا شعر بأنه يقترب، وسيواصل الدفاع عن وجوده وحقوقه. وحذّر من السماح بتحقيق المشروع الإسرائيلي «لا بشكل مباشر، ولا عبر أدواته بعد أن عجز»، مؤكداً الاستعداد لتقديم «أعلى التضحيات» دفاعاً عن لبنان ومكوناته.

وفي الشق الإقليمي، جدد قاسم تأكيد اعتزاز حزب الله بعلاقته بإيران ودعمه موقفها في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، معتبراً أن الجمهورية الإسلامية «هي التي وقفت وساندت، وتتحمل الأعباء دعماً للبنان والمقاومة». وقال: «نحن لا نعمل من أجل إيران، إيران تعمل من أجلنا»، داعياً إلى شكرها بدلاً من انتقادها، ومشدداً على أن طهران تربط أي اتفاق مع واشنطن بوقف الاعتداءات على جميع الجبهات، وفي مقدّمها لبنان.

واعتبر أن التطورات السياسية في الولايات المتحدة وإسرائيل تتيح للبنان فرصة لرفض الإملاءات وعدم تقديم تنازلات إضافية،

> نصبر حفاظاً على الوحدة والسلم الأهلي، لكنّ للصبر على الظلم حدوداً

مشيراً إلى أن على لبنان الاستفادة من تراجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في انتخابات الكونغرس، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الانتخابات داخل الكيان، لأن «العاقل لا يقدّم التنازلات في زمن تراجع الآخرين، بل يستفيد لوضع حد لإملاءاتهم». وختم بالتأكيد أن لبنان لا يستقر إلا بجميع أبنائه ومكوناته، رافضاً «القسمة والتمييز الطائفي والمغالبة والإلغاء»، ومعلناً استعداد حزب الله لأن يكون «دعامة» لأي مسار يحفظ الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، مع التمسك بمواجهة ما وصفه بالمشروع الإسرائيلي وأدواته في الداخل.

تقرير

السلطة تدفع الجنوبيين للتطبيع مع العدو

فؤاد بزي

دخول «الواوية»، الناطقة العربية في جيش العدو الإسرائيلي، إلى مدرسة دبل الرسمية، وجلوسها في أحد الصفوف بين التلامذة، فتحا الباب واسعاً أمام التطبيع مع الحضور العسكري للاحتلال على الأرض، وهو ما يحاول العدو فرضه على أبناء المنطقة الحدودية المحتلة، بالتوازي مع التغاضي المتعمّد من السلطة السياسية عمّا يجري في قرى الجنوب التي هجّر العدو أهلها ودمّرها، أو تلك التي يحاصرها اليوم ويمنع الدخول إليها والخروج منها، مثل دبل وعين إبل ورميش في قضاء بنت جبيل.

الحصار ومحاولات تطبيع العلاقة مع قوات الاحتلال على الأرض يجريان بعلم السلطة ورضاها. فقد رضخت لسلطة الاحتلال، وقبلت بحصار من تبقّى من الأهالي في قراهم. وبدلاً من «التفاوض» على الانسحاب العسكري، أو أقلّه تأمين طرق آمنة تتيح لأهالي هذه المناطق التنقل بحرية، تتولى السلطة تنسيق حركة القوافل الإنسانية مع العدو، رغم علمها المُسبق بأن هذه القوافل تمرّ عبر حواجز جيش الاحتلال، حيث تخضع للتفتيش والتدقيق في هويات ركابها، فيما ترفض قوات الاحتلال، في بعض الأحيان، السماح لأشخاص بالدخول إلى القرى المحاصرة.

ولفهم حجم الإهمال الرسمي لأوضاع الجنوب والجنوبيين، يتحدث رئيس اتحاد بلديات بنت جبيل علي شعيتو عن قبول الدولة بنقل الأوراق الرسمية والكشوفات المالية والبريد من المنطقة المحتلة وإليها عبر هذه القوافل، لأن قائمقام بنت جبيل شربل العلم يقيم في بلدته رميش. وهذا ما يدفع البلديات إلى التواصل معه وإرسال معاملاتها عبر القوافل الإنسانية التي يفتشها جيش الاحتلال. وعندما طُرح الأمر مع وزير الداخلية أحمد الحجار، طلب من البلديات التريث والصبر! أمّا رئيس الحكومة نواف سلام، فبدا أمام أعضاء البلديات الجنوبية الذين التقوه غير مطلع على أوضاع القرى المحاصرة، أو تلك التي يسمح لأهلها بتفقدها من دون الإقامة فيها، مثل علما الشعب. وعندما طالبه أحد رؤساء البلديات بالتدخل ورفع طلبات للتفاوض مع العدو والسماح للسكان بالعودة إلى بيوتهم التي هُجّروا منها، أجاب: «المفاوضات متوقفة الآن». قبل أن يسأل: «هل الجيش اللبناني يعلم بعدم قدرتكم على الوصول إلى قراكم؟».

الخفّة التي تبديها السلطة السياسية في التعامل مع القرى المحاصرة أو المحتلة، تدفع مزيداً من أبنائها إلى البحث عن طرق بديلة للعودة إلى بيوتهم، من بينها «نقل تطمينات إلى جيش العدو بأنهم ليسوا من المقاومة ولا ينتمون إلى حزب الله»، في محاولة للتوصل إلى تسوية مع الاحتلال تتيح لهم العودة إلى قراهم والإقامة فيها. وعلى خطورة هذه الخطوة، فإن التجاهل الرسمي المتعمّد لما يجري في الجنوب يسهّلها ويدفع إليها. فتصرفات السلطة تشير بوضوح إلى أن هدفها هو سلخ الناس عن المقاومة، عبر تعميق معاناتهم وربط أي تسهيل لأمورهم المعيشية والأمنية بالتخلي العلني عن دعم خيار المقاومة.

وفي هذا السياق، يتحدث أحد رؤساء البلديات في منطقة صور عن تساهل أمني لدى أشخاص يستخدمون القوافل للتنقل من القرى المحاصرة وإليها، إذ لا يبلغون مخابرات الجيش بالمحادثات التي يتعمّد جنود العدو فتحها معهم، والتي تتضمن توجيهات عامة بشأن الطرق وكيفية التنقل فيها، وصولاً إلى تحديد ساعات المغادرة وعدد السيارات وأنواعها. وبحسب رئيس البلدية، فإن «الناس متروكون ليتدبّروا أمورهم»، وهو ما يصفه بـ«الخطير»، ولا سيما أن الضغوط المعيشية المتزايدة تدفع مزيداً من الأهالي إلى طلب إذن من المحتل للعودة إلى الإقامة في قراهم، هرباً من «بؤس التهجير»، حتى لو كان السبيل الوحيد للتنقل من القرية وإليها هو ما يُعرف بـ«القوافل الإنسانية».

من جهة أخرى، تبقى هذه القوافل السبيل الوحيد أمام أهالي القرى المحاصرة للتواصل مع الداخل اللبناني. وتتولى تنظيمها جمعيات دولية، مثل «كاريتاس» والصليب الأحمر الدولي، بالتنسيق مع لجنة «الميكانيزم» وقوات «اليونيفل» والجيش اللبناني. وقال عضو في إحدى الجمعيات المنظمة لهذه القوافل لـ«الأخبار» إن مشهد المنطقة المحتلة يتغير مع كل زيارة، بما ينذر بتطبيع متزايد مع الوجود المدني للعدو، فضلاً عن وجوده العسكري. ففي الزيارة الأخيرة، بدت حواجز جيش العدو مشابهة لما كانت عليه قبل التحرير عام 2000، لناحية الأبنية والبوابات والتدقيق في الهويات والقوائم، فضلاً عن فترات الانتظار الطويلة التي تفرضها على القوافل قبل السماح لها بدخول القرى المحاصرة، في مشهد يستحضر المعابر التي كانت قائمة في كفرتبنيت وبيت ياحون. ويشير المصدر إلى أن الزيارة الأخيرة، التي جرت قبل نحو عشرة أيام، شهدت «غياباً شبه تام للأرتال العسكرية، وحضرت بدلاً منها سيارات مدنية بلوحات غير لبنانية، تتنقل بحرية في المنطقة المحتلة».

وفي مقابل «حرية الحركة» التي يتمتع بها العدو، تعيش القرى المحاصرة في «ذل وسجن»، بحسب رئيس بلدية عين إبل أيوب خريش، الذي يؤكد أن الاحتلال يتحكم بحركة الداخلين والخارجين وساعات تنقلهم. ويستشهد بتأخير وصول جنازة من بيروت لدفنها في البلدة حتى ساعات ما بعد ظهر يوم الثلاثاء، أمّا عن أوضاع المقيمين في القرى الثلاث المحاصرة، عين إبل ودبل ورميش، فيقول إن «الحركة مُقيّدة تماماً بأذونات الميكانيزم»، وإن تنقلات الأهالي تقتصر على القرى الثلاث، فيما تُغلق، بقرار من الاحتلال، حتى البساتين الزراعية الواقعة خارج النطاق العمراني للبلدات.

وعن الحركة التجارية، يقول خريش إن «المصالح إمّا لا تعمل نهائياً أو تقتصر على أعمال بسيطة». أمّا المواد الغذائية وسائر الحاجات اليومية، فتصل عبر التجار الذين يواكبون القوافل ثلاث مرات أسبوعياً. ويعتمد من تبقّى من الأهالي في هذه القرى على الزراعة أو الوظائف العامة، إذ لا يزال عدد من الموظفين يقيمون فيها، ولا سيما العاملين في الأسلاك الأمنية. ويشير خريش إلى أن خدمات الدولة تكاد تكون غائبة بالكامل، باستثناء الاتصالات والإنترنت.

تقرير

واشنطن تعيد باريس إلى المشهد اللبناني: شراكة في القرار أم غطاء للمشروع الأميركي؟

حمزة الخنسا

لا يبدو الانخراط الفرنسي في الجهود الأميركية الرامية إلى إصدار قرار دولي جديد بشأن لبنان منفصلاً عن مسار إعادة ترتيب العلاقات بين واشنطن وباريس وتل أبيب. فبعد أشهر من تهميش فرنسا في الملف اللبناني، والذي لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عنه، تُظهر المواقف الأميركية الأخيرة انفتاحاً على إعادة إشراك باريس في صياغة الترتيبات السياسية والأمنية المرحلة ما بعد «اليونيفل». وفي المقابل، تُبدي فرنسا استعداداً للتعامل مع الاتفاق الإطاري الثلاثي، رغم استبعادها من المفاوضات التي أفضت إليه.

وإذا كانت مساعي دمج الاتفاق الثلاثي بالقرار 1701 تعكس توجّهاً أميركياً لإكساب الاتفاق غطاءً دولياً، فإن التبدّل في مقاربة واشنطن للدور الفرنسي، ومدى ارتباطه بتفاهمات سياسية مع باريس، يبدو وفق مصادر سياسية في بيروت، أقلّ من إعادة توزيع للأدوار بين الطرفين. وأقرب إلى حاجة واشنطن إلى توظيف الموقع الفرنسي في الأمم المتحدة، لكن من دون السماح لباريس باستعادة دورها الميداني المعتاد في لبنان.

واعترضت الولايات المتحدة وإسرائيل في آب الماضي على مشاركة فرنسا ضمن الدول المرشّحة لإرسال قوات تتولى التحقق من نزع سلاح حزب الله، في سياق الاجتماعات اللبنانية - الإسرائيلية التي استضافتها السفارة الأميركية في روما. في حينه، لم يكن استبعاد باريس نتيجة «فيتو» إسرائيلي فحسب، بل أشارت المعطيات إلى أن واشنطن شاركت في فرض هذا الاستبعاد.

إلا أن المواقف الأميركية خلال الأسبوعين الأخيرين تبدو مختلفة نسبياً. فوزير الخارجية ماركو روبيو، الذي بحث مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مستقبل الترتيبات الأمنية في لبنان، أبدى انفتاحاً على إمكانية مساهمة فرنسا في بعثة مدنية تتولى مهام التحقق من تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق الثلاثي. كذلك، أكّد السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، مايك والتز أن بلاده ستعمل بصورة وثيقة مع فرنسا على صياغة القرار الدولي الجديد.

ورغم أن باريس تتولّى تقليدياً صياغة مشاريع القرارات المتعلقة بلبنان في مجلس الأمن، فإن هذه التصريحات، لدى مقارنتها بالموقف الأميركي في آب الماضي، تطرح احتمال حصول مراجعة أميركية لمسار مواز له. فالتباين الذي طبع مواقف ماكرون والإدارة الأميركية إزاء عدد من الملفات الإقليمية، والانتقادات الفرنسية للسياسات العسكرية الإسرائيلية، لم يحولا دون حصول تقارب في مقاربة الطرفين للملف اللبناني. وتجلّى ذلك في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في باريس، في العاشر من الشهر الجاري، والذي جمع بين الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري الثلاثي والقرار 1701، والعمل على إقامة بنية أمنية مستدامة في لبنان بعد انتهاء ولاية «اليونيفل».

ويشكّل الجمع بين المرجعيتين مؤشراً إلى تقاطع المصالح الأميركية والفرنسية. ففي حين تسعى واشنطن إلى تدويل الاتفاق الذي رعته، تحاول باريس الحفاظ على المرجعية الأممية بما يتيح لها استعادة موقعها في إدارة الملف اللبناني. وهنا، ترجّح المصادر ذاتها حصول تفاهم أميركي - فرنسي، غير مُعلن بالضرورة، يقوم على قبول باريس بالانخراط في تنفيذ الاتفاق الثلاثي، مقابل انفتاح واشنطن على إعادة إشراكها في بعض الترتيبات المستقبلية.

> واشنطن بحاجة إلى توظيف الموقع الفرنسي في الأمم المتحدة، لكن من دون السماح لباريس باستعادة دورها الميداني في لبنان

للترتيبات التي تسعى إلى فرضها.

في المقابل، يبدو أن باريس خلُصت إلى أن استعادة موقعها في المعادلة اللبنانية تمر عبر الانخراط في المسار الأميركي، بدلاً من العمل على إنشاء مسار موازٍ له. فالتباين الذي طبع مواقف ماكرون والإدارة الأميركية إزاء عدد من الملفات الإقليمية، والانتقادات الفرنسية للسياسات العسكرية الإسرائيلية، لم يحولا دون حصول تقارب في مقاربة الطرفين للملف اللبناني. وتجلّى ذلك في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في باريس، في العاشر من الشهر الجاري، والذي جمع بين الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري الثلاثي والقرار 1701، والعمل على إقامة بنية أمنية مستدامة في لبنان بعد انتهاء ولاية «اليونيفل».

ويشكّل الجمع بين المرجعيتين مؤشراً إلى تقاطع المصالح الأميركية والفرنسية. ففي حين تسعى واشنطن إلى تدويل الاتفاق الذي رعته، تحاول باريس الحفاظ على المرجعية الأممية بما يتيح لها استعادة موقعها في إدارة الملف اللبناني. وهنا، ترجّح المصادر ذاتها حصول تفاهم أميركي - فرنسي، غير مُعلن بالضرورة، يقوم على قبول باريس بالانخراط في تنفيذ الاتفاق الثلاثي، مقابل انفتاح واشنطن على إعادة إشراكها في الترتيبات المستقبلية.

وعلى الضفة الإسرائيلية، لا تبدو مؤشرات التبدّل مماثلة لتلك التي برزت في الموقف الأميركي. فقد عبّر السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون، عن رفض بلاده إنشاء قوة دولية بديلة لليونيفل، سواء أكانت فرنسية أم إيطالية أم إسبانية أم أممية، مشدّداً على ضرورة تولّي الجيش اللبناني المسؤوليات الأمنية. كذلك، نقلت قناة «i24NEWS» الإسرائيلية عن مسؤول إسرائيلي رفض تل أبيب المقترح الفرنسي لنشر قوة أوروبية في لبنان، بالتزامن مع بحث واشنطن في إنشاء بعثة مراقبة أصغر حجماً.

ويبدو أن الاعتراض الإسرائيلي على دور فرنسي مُرمِ، والذي تفاقم عقب الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية، غير منحصر بالهوية الفرنسية للقوة المقترحة فحسب، بل يشمل طبيعة الحضور العسكري الدولي وصلاحياته أيضاً. وعليه، فإن تحسين العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية، على أهميته بالنسبة إلى باريس، قد لا يكون كافياً لتجاوز الاعتراض الإسرائيلي على إنشاء قوة دولية جديدة. ويمكن في هذا السياق، فهم تصريحات الوزيرة الفرنسية المنتدبة لشؤون القوات المسلحة، ليس روفو، قبل أيام، والتي أعربت فيها عن أمل باريس في استعادة علاقة عمل مع الحكومة الإسرائيلية المقبلة، واضعة الملف اللبناني ضمن أولويات الحوار معها.

اللافت أن هذه التصريحات صدرت عن مسؤولة في وزارة القوات المسلحة، وليس عن الخارجية الفرنسية، ما يمنحها دلالة تتصل بطبيعة المصالح الأمنية والعسكرية التي تسعى باريس إلى الحفاظ عليها في لبنان، ما يرجّح فرضية رهان باريس على أن وصول غادي آيزنكوت إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية سيفتح قوة أوروبية في لبنان، بالتزامن مع البدء في إنشاء بعثة مراقبة أصغر حجماً.

ويبدو أن الاعتراض الإسرائيلي على دور فرنسي مُرمِ، والذي تفاقم عقب الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية، غير منحصر بالهوية الفرنسية للقوة المقترحة فحسب، بل يشمل طبيعة الحضور العسكري الدولي وصلاحياته أيضاً. وعليه، فإن تحسين العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية، على أهميته بالنسبة إلى باريس، قد لا يكون كافياً لتجاوز الاعتراض الإسرائيلي على إنشاء قوة دولية جديدة. ويمكن في هذا السياق، فهم تصريحات الوزيرة الفرنسية المنتدبة لشؤون القوات المسلحة، ليس روفو، قبل أيام، والتي أعربت فيها عن أمل باريس في استعادة علاقة عمل مع الحكومة الإسرائيلية المقبلة، واضعة الملف اللبناني ضمن أولويات الحوار معها.

اللافت أن هذه التصريحات صدرت عن مسؤولة في وزارة القوات المسلحة، وليس عن الخارجية الفرنسية، ما يمنحها دلالة تتصل بطبيعة المصالح الأمنية والعسكرية التي تسعى باريس إلى الحفاظ عليها في لبنان، ما يرجّح فرضية رهان باريس على أن وصول غادي آيزنكوت إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية سيفتح قوة أوروبية في لبنان، بالتزامن مع البدء في إنشاء بعثة مراقبة أصغر حجماً.

ويبدو أن الاعتراض الإسرائيلي على دور فرنسي مُرمِ، والذي تفاقم عقب الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية، غير منحصر بالهوية الفرنسية للقوة المقترحة فحسب، بل يشمل طبيعة الحضور العسكري الدولي وصلاحياته أيضاً. وعليه، فإن تحسين العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية، على أهميته بالنسبة إلى باريس، قد لا يكون كافياً لتجاوز الاعتراض الإسرائيلي على إنشاء قوة

تقرير

لبنان في حسابات بروكسل: ملك بلجيكا يزور الجنوب

ميسم رزق

اختارت بلجيكا تسجيل حضورها في لبنان عشية تحوّل مهم في المشهد الأمني للجنوب، مع اقتراب الموعد النهائي لانتهاء مهمة «اليونيفل» في 31 كانون الأول 2026، وبدء سحب وحداتها تدريجياً مع مطلع العام التالي. وفي هذا التوقيت، قرّرت بروكسل القيام بخطوة سياسية لافتة، تتمثّل في زيارة ملكها فيليب إلى بيروت في الرابع من كانون الأول المقبل، برفقة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ماكسيم بريفو، ضمن جولة تشمل الأردن أيضاً. ويمضي الملك في بيروت يومين حافلين بالأنشطة، تتجاوز لقاءاتهما التواصل مع المسؤولين إلى الاطّلاع ميدانياً على آثار الحرب الإسرائيلية على المجتمعات المحلية والبنى الأساسية، والدفع نحو توفير ضمانات دولية تحول دون تكرار الانتهاكات بحق المدنيين والمنشآت المحمية.

وتكتسب الزيارة طابعاً تاريخياً، فهي الأولى لفيليب منذ اعتلائه العرش، علماً أنه زار لبنان عام 2007 بصفته ولياً للعهد، كما أنها أول زيارة لملك أوروبي إلى البلاد منذ عام 2015. وتؤكد مصادر دبلوماسية أن الجانب البلجيكي لا يعدّ لإطلاق مسار سياسي جديد، وأن القيمة الأساسية للتحرك تكمن في اختيار لبنان، وتحديداً مناطقه الجنوبية، محطةً في جدول أعمال الملك.

ويستهلّ فيليب لقاءاته الرسمية من قصر بعبدا حيث يجتمع بالرؤساء جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام، على أن يعقب اللقاءات الثنائية اجتماع يضم الرؤساء الثلاثة والوفد البلجيكي. ويشارك بريفو في لقاءات الملك مع بري وسلام، فيما لا يزال حضوره الاجتماع مع عون موضع تشاور، لأسباب بروتوكولية. ويُختتم اليوم الأول بإطلالة إعلامية مُقتضبة مأدبة عشاء في القصر الجمهوري.

وفي اليوم التالي، تنتقل الجولة إلى الجنوب، حيث يتوجه الملك إلى تبنين، مُختاراً التوقف عند مؤسستين تختصران جانباً من العلاقة التاريخية لبلاده بالمنطقة. المحطة الأولى هي المستشفى الحكومي، الذي سبق أن استفاد من دعم مالي بلجيكي، حيث يستمع إلى شرح من إدارته عن الخدمات التي يقدّمها والصعوبات التي واجهها القطاع الصحي خلال الحرب. وبرغم أن المستشفى لم يتعرّض لضربة مباشرة في الحربين الأخيرتين، فإن الغارات التي استهدفت


(أ ف ب)

> تشمل جولة الوفد البلجيكي بلدة تبنين وزيارة إلى مرفأ بيروت

محيطه تسبّبت بأضرار استدعت أعمال ترميم، ساهمت برامج فرنسية في تمويلها.

أمّا المحطة الثانية، فهي النصب التذكاري المُخصّص لأربعة جنود بلجيكيين قضوا أثناء مشاركتهم في مهمة «اليونيفل» بين عامي 2006 و2014. وقد لقي ثلاثة منهم مصرعهم إثر انقلاب آلية عسكرية، فيما قضى الرابع خلال مهمة لإزالة الألغام.

وتتيح محطة تبنين لبريفو أيضاً عرض موقف بلاده من التطورات الميدانية، خلال مؤتمر صحافي يتناول المخاطر التي يتعرّض لها العاملون في الإغاثة والقطاع الطبي. وكان بريفو قد زار لبنان في الثامن من نيسان الماضي لمتابعة المستجدات، فيما تتيح له الجولة الحالية الاطّلاع مباشرة على آثار الحرب في الجنوب، بعيداً عن الاجتماعات الرسمية في العاصمة. وفي ختام الجولة، يعود الوفد إلى بيروت لزيارة المرفأ والاجتماع بإدارته، على أن يكرّم الملك ضحايا انفجار الرابع من آب 2020 بوضع إكليل عند النصب التذكاري.

وبعد مغادرته لبنان في السادس من كانون الأول، يتوجه فيليب إلى الأردن للمشاركة في مؤتمر «الإنسانية في الحرب»، الذي تستضيفه عمّان، بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون مع الدول المؤسّسة للمبادرة العالمية للقانون الدولي الإنساني. ومن المتوقّع أن يشارك الرئيس اللبناني في المؤتمر، فيما يتضمن برنامج الملك البلجيكي زيارة إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين.

تقرير

قطاع النقل البري: «موعدنا الأربعاء المقبل»

إضراب أم يوم عطلة؟

تزامن إضراب اتحاد نقابات النقل البري مع إضراب المصارف. إلا أن الأمر لم يكن مؤثّراً بالعكس عُدّ يوماً جميلاً في العاصمة بيروت حيث غابت زحمة السير وانطفأ، نسبياً، ضجيج السيارات. إضراب النقل بدا كأن عملية اختيار من قائمة قوى السلطة لما هو مسموح وممنوع. فيما لم ينتبه أحد في لبنان إلى أن المصارف تنفذ إضراباً للأربعاء الثاني على التوالي

زينب بزي

نفّذت، أمس، نقابات النقل البري، تحرّكات احتجاجية في عدد من المناطق اللبنانية، تنوّعت بين تجمّعات للسائقين العموميين عند المستديرات ومداخل المدن، وبين إقفالات محدودة أو جزئية لبعض الطرقات. وتولى الجيش والقوى الأمنية احتواء التحرّكات وإعادة فتح الطرقات بشكل سريع، قبل أن يُختصر التحرّك ويُختَتم سريعاً بإعلان رئيس اتحاد نقابات النقل البري بسام طليس، تجدّده الأربعاء المقبل في حال عدم استجابة الحكومة للمطالب. في المحصّلة، لم ينتج التحرك المفاعيل المرجوّة منه. لم يعطّل النشاط الاقتصادي، ولم يشكّل عامل ضغط فعلياً على السلطة لانتزاع مطالب العاملين في القطاع. بل يُرجّح أنّ المطلوب منه ليس أكثر مما حصل باعتبار أنّ قرار التصعيد في الشارع، ليس قراراً نقابياً، وأن النقابات هي أداة بيد قوى السلطة، أي إن القرار لم يُتّخذ بعد لاعتبارات سياسية تتجاوز حدود المطالب النقابية، وهو أمر درجت عليه تحرّكات هذا الاتحاد تحديداً.

وكانت الإشارة الأولى في هذا الاتجاه، غياب رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر عن المؤتمر الصحافي الذي عقده الاتحاد عشية التحرّك، ما ترك انطباعاً أن كلمة السرّ السياسية لم تصدر في اتجاه التصعيد. لكن رغم ذلك، شكّل امتناع مجلس النواب عن إقرار مشروع قانون لفتح اعتماد إضافي بقيمة 1450,8 مليار ليرة لتسديد مساعدة شهرية بقيمة 12 مليون ليرة للسائقين العموميين على مدى ثلاثة أشهر، مقابل التزامهم بتعرفة النقل الرسمية، حرجاً لقيادات النقابات تجاه السائقين العموميين الذين استحصلوا على وعود من السلطة لم تُترجم بشكل عملي، وهذا ما شكّل حافزاً للمضي قدماً في التصعيد بلا تغطية سياسية. إنما أجبرت النقابات على اختصار تحرّكاتها التصعيدية وتحويلها من احتجاج شعبي نقابي إلى تجمهرات محدودة الحجم والتأثير.

ثمة الكثير من الدلائل التي تعزّز فكرة محدودية التحرّك بلا الغطاء السياسي، لكن هذا لم يمنع طليس من التعبير بشكل مختلف، إذ قال لـ «الأخبار» إنّ الاتحادات ثلّام حين تقطع الطرقات، وتُتهم بوضع نفسها في مواجهة المواطنين، وثلّام أيضاً حين تكتفي بتحركات سلمية لا تعرقل مصالحهم. وأبدى استعداده لتلقّي أيّ اقتراح بشأن وسيلة ضغط من شأنها أن تفضي إلى حلول، علماً أنّ الاتحادات تدرك، من واقع تجاربها السابقة، أنها جزء من هذه السلطة التي تمارس، عندما تريد، الضغط في الشارع.

مع ذلك، يتمسّك طليس بتحميل الحكومة المسؤولية، باعتبارها وجهة التصويب فيه. فقد تركّزت سهام نقابات النقل، على الحكومة، رغم أن مطلبها صار في عهدة مجلس النواب منذ موافقة مجلس الوزراء، في 1 تشرين الأول الماضي. ويشير إلى أنّ من عرقل إقرار المشروع في المجلس النيابي معروف، ويلفت إلى أنّ التفاهم مع النواب لتأمين إقرار المشروع يقع على عاتق الحكومة، وليس من مسؤولية الاتحادات. ومبلغ المساعدة الشهرية بقيمة 12 مليون ليرة، ليس في حسابات الاتحادات هو بيت القصيد، بل هو معالجة ظرفية لجزء من أزمة القطاع، فرضها ارتفاع أسعار المحروقات، الطرف الذي اتفقت معه اتحادات النقل البري، معتبراً أنه كان بإمكانها تأمين المبلغ من احتياطي الموازنة بدلاً من إحالة مشروع قانون إلى المجلس. ويشير إلى أنّ من عرقل إقرار المشروع في المجلس النيابي معروف، وبلغت التشريعية للمجلس النيابي في 12 تشرين الثاني الماضي لم تقرّ مشروع فتح الاعتمادات اللازمة لتسديد المساعدة الشهرية للسائقين، بل أحالت المشروع إلى لجنة الأشغال العامة والنقل.


(الأخبار)

هل انتبه أحد إلى إضراب المصارف؟

كما في الأربعاء الماضي وتنفيذاً لقرار جمعية المصارف بالإضراب كل يوم أربعاء، احتجاجاً على تكليفها بالضريبة على سندات اليوروبوندز من وزارة المال، نفّذت أمس المصارف الإضراب الثاني الذي قضى بإغلاق أبواب المصارف بوجه الجمهورية في مقابل سريان العمل الداخلي بشكل اعتيادي وطبيعي، أي إن المصارف لم تجرؤ على التصعيد وتعطيل مقاصّة مصرف لبنان التي تُعدّ أداة رئيسية في نجاح أي إضراب مصرفي. وللمفارقة لم يشعر اللبنانيون بهذا الإضراب بل تبيّن أن لتزامن الإضرابين معاً، أي إضراب اتحادات النقل والمصارف فائدة مثيرة للاهتمام: ليست هناك زحمة سير مثل أي يوم عطلة عادي.

أصحاب العمل يرفعون المطالب والوزير يبيع من كيس العمال

انتهى اجتماع لجنة المؤشر، أمس، بانسحاب ممثلي الاتحاد العمالي العام، بعدما وصلت المفاوضات بشأن تصحيح الأجور إلى حائط مسدود. وتصف مصادر الاتحاد طروحات أصحاب العمل بأنّها «غير منطقية وغير طبيعية»، معتبرةً أنّهم يحاولون الالتفاف على المطالب، إذ حضروا إلى الاجتماع من دون أيّ طرح رقمي لزيادة الحدّ الأدنى للأجور، ويطالبون في المقابل بإلغاء أو تقسيط تسويات تعويضات نهاية الخدمة، أي إنهم يرفضون البحث في تقليص أرباحهم أو التصريح للضمان عن الأجور الفعلية التي يدفعونها.

ما جرى في الاجتماع أمس يمكن تسميته بـ«حوار الطرشان»، بعدما طغت مطالب أصحاب العمل على الغاية الأساسية من انعقاد اللجنة. وفي ما بدا محاولةً لإحراجهم، اقترح وزير العمل محمد حيدر الاستجابة لكل مطالبهم المتعلّقة بالضمان مقابل قبولهم برفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 1200 دولار.

وهكذا، بات على العمال انتظار تسوية الخلافات حول مطالب أصحاب العمل قبل البتّ في زيادة أجورهم. وفيما حدّد حيدر 21 كانون الأول المقبل موعداً جديداً لاجتماع اللجنة، معلناً أنّه سيلجأ إلى مجلس الوزراء في حال تعذّر التوصل إلى اتفاق، يبقى الرهان على هذا المخرج موضع تساؤل: فإذا لم يتمكن الوزير «حبياً» من انتزاع التزام من أصحاب العمل بزيادة الأجور، فهل سيتمكن من إلزامهم بتسديدها بعد إقرارها؟

ولا سيّما بعد فرض الحكومة رسماً إضافياً بقيمة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين. ويذهب طليس إلى حدّ القول إنّ قمع التعديات على النقل البري الشرعي من شأنه أن يسقط المطالبة بالمساعدة أصلاً. فلو خُيّر السائقون العموميون، بحسب تقديره، بين الحصول عليها وقمع مخالفات السيارات الخصوصية والدراجات النارية وسائر المركبات التي تنقل الركاب خلافاً للقانون، لاختاروا الأخير. وفي هذا الشق تحديداً، لا يحتاج تنفيذ المطالب إلى فتح اعتمادات في الموازنة أو انتظار انعقاد جلسة تشريعية، بقدر ما يحتاج إلى قيام السلطة التنفيذية بواجباتها في تطبيق القوانين.

وحتى الساعة، لم يفضِ نزول الاتحادات إلى الشارع إلى فتح باب التواصل مجدّداً مع الحكومة، وهو أمر لا يبدو أنّ طليس مُستاء منه، بل يقول: «الحمد لله» لعدم حصول هذا التواصل، مستشهداً بالقول إنّ «المؤمن لا يُلدغ من جحر مرتين»، بعدما انتهت اللقاءات السابقة، وفق قوله، إلى وعود لم تُنفذ. وهو يعوّل اليوم على التحرّكات المبدانية، مرفقاً موعد التحرك المقبل بنبرة تحذيرية: «إلى اللقاء الأربعاء المقبل، وشوفوا شو رح نعمل».

لكنّ العبرة ليست في تجديد مواعيد التحركات، بل في تبدّل سقفها. فأسباب الاحتجاج قائمة منذ أشهر، والمطالب معروفة، والتفاهمات موجودة، وكذلك القدرة على التعبئة. وما ينقص، على ما يبدو، ليس المبرّر المطلبي للتصعيد، بل القرار السياسي به.

> لا يبدو أنّ قرار تفعيل ورقة التصعيد في الشارع قد اتُّخذ

تقرير

السكري يهدّد 40% من البالغين في لبنان


(هيثم الموسوي)

رَاجانا حمية

المرض الصامت. هكذا يُوصف داء السكري، لا من باب المجاز فحسب، بل لأن المرض يتسلّل إلى جسم الإنسان تدريجياً، وغالباً من دون مؤشرات واضحة تنبّه إلى وجوده. وقد تظهر بعض عوامل الخطر، مثل قلة النشاط البدني والسمنة وارتفاع ضغط الدم، من دون أن يلتفت أصحابها إلى دلالاتها أو يربطوها باحتمال الإصابة بالسكري. لذلك، يفاجأ كثيرون بأنهم أصبحوا مصابين بمرض مزمن، وتحديداً السكري من النوع الثاني، من دون أن تسبق التشخيص عوارض تُذكر. وتكمن خطورة هذا «الصمت» في أنه يحرم كثيرين من فرصة التدخل المبكر والوقاية من المرض قبل تطوره. وهذا ما تؤكده الأدبيات العلمية والدراسات، ومنها دراسة PREDICT التي أُجريت على مدى عامين وشملت 10,448 مشاركاً، بهدف رصد معدلات انتشار ارتفاع سكر الدم بين البالغين في لبنان. وترتفع المخاوف مع بلوغ نسبة الحالات غير المشخّصة نحو 26%، وفق تقديرات الاتحاد. وتكمن خطورة هذه النسبة في أن تأخر اكتشاف المرض يفوّت فرصة التدخل في مرحلة مبكرة، سواء لرصد مقدمات السكري أو للحد من تطورها، قبل أن يصبح المرض مزمناً وواقعاً يستوجب التعايش معه.

من هنا، يرى الاختصاصيون أن مواجهة السكري ينبغي أن تبدأ قبل الإصابة به، لا بعد تشخيصه. وهذا ما تسعى وزارة الصحة إلى جعله محور المرحلة المقبلة من استراتيجيتها، عبر إعادة تفعيل الحملة الوطنية للتوعية من مرض السكري، وتنظيم أنشطة ميدانية في المناطق خلال الأشهر المقبلة، تترافق مع إجراء الفحوص الضرورية، ومنها قياس ضغط الدم ومستوى السكر في الدم ومخزون السكر التراكمي.

وتنطلق هذه المقاربة من اعتبار مرحلة ما قبل السكري فرصة أساسية للتدخل والوقاية، إذ إن تشخيصها لا يعني حتمية الإصابة بالمرض، وإنما يشكّل إنذاراً مبكراً يتيح اتخاذ خطوات تحول دون تطوره. وتصف بلوط هذه المرحلة بأنها «فرصة ذهبية للتدخل»، من خلال معالجة العوامل التي أدت إلى ارتفاع مستويات السكر في الدم، وفي مقدمتها قلة الحركة وتراجع النشاط البدني، إلى جانب تعديل نمط الحياة والنظام الغذائي والحد من الوزن الزائد والسمنة. كذلك، لا يمكن إغفال العامل الوراثي، الذي يستدعي أخذ الاستعداد للإصابة في الاعتبار عند وضع الخطط الوقائية والعلاجية المناسبة. فإهمال المرض أو تأخر تشخيصه قد يفضيان إلى مضاعفات خطيرة، تشمل احتشاء عضلة القلب والجلطات الدماغية والفشل الكلوي وتلف شبكية العين، وصولاً إلى بتر الأطراف السفلية.

> تأخر اكتشاف المرض يفوّت فرصة التدخل المبكر للحد من تطوره

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب نهاد محمد سعيد الصالحاني وكيل مازن محمد الشميطلي وعارف حمزه محمد الشميطلي سند تمليك بدل ضائع باسم المُورث محمد الشيخ محمود الشميطلي عن حصصه بالعقارين /675/ المصيطبة و/1883/ المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت ميشلين شحاده عبيد بصفتها وكيلة عن سيلفانا بطرس الحداد سند تمليك بدل عن ضائع باسم سيلفانا بطرس الحداد بالقسم 20 من العقار /3672/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
تُعلن وزارة المالية أنها وضعت قيد التحصيل جداول التكليف الأساسية لضريبة الأملاك المبنية الصادرة في مُحافظة البقاع عن إيرادات العام (2025) تكليف العام (2026).
وتدعو جميع المُكلفين لتسديد هذه الضرائب مع الإشارة إلى أن المُكلفين الذين لا يُسددون الضريبة المُتوجبة عليهم يتعرضون لغرامة:
* قدرها واحد بالمئة (1%) شهرياً من مقدار الضريبة (ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً) بعد انقضاء شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر بتاريخ 2026/11/26 ولغاية تاريخ التسديد للعقارات التي لا تزيد إيراداتها الصافية عن /1,200,000,000/ل.ل. (مليار ومئتي ألف ليرة لبنانية).
* قدرها اثنان بالمئة (2%) شهرياً من مقدار الضريبة (ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً) تسري من تاريخ انتهاء المُهلة الأساسية للتصريح ولغاية تاريخ التسديد للعقارات التي تزيد إيراداتها الصافية عن /1,200,000,000/ل.ل. (مليار ومئتي ألف ليرة لبنانية).
تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المذكورة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي التاريخ نشر هذا الإعلان أي في 2026/11/27 وتنتهي في 2027/1/27.
مُدير الواردات بالتكليف
محمد الوفائي
التكليف 251

إعلان تبليغ فقرة حُكمية
بتاريخ 2026/11/17 صدر قرار رقم 2026/264 عن المحكمة الابتدائية في المتن الغُرفة الخامسة الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضية نضال حويك وعُضوية القاضيين محمد خير قرقلي وريم الحجار.
في الاستدعاء رقم 2025/6547 المُقدم في 2026/9/17 قضى بإعلان الحجر على: جيزال عدوان الخازن وتعيين ماريا جان الخوري سجل 311/ كوسبا وصياً على نفس المحجور عليها وقيماً على أموالها وتكليف القيم بإجراء جردة شاملة بالأموال ومسك دفتر بها مهموراً بخاتم المحكمة وعدم توقيع أي تصرف قانوني باسم المحجور عليها قبل الاستحصال على إذن مُسبق بذلك من المحكمة.
رئيس القلم
ميشلين ضو

تصويب اعلان
ذكر في الإعلان الذي جرى نشره في العدد 5935 تاريخ 2026/11/25 من محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت رقم الأوراق 2026/29 اسم رئيس القلم راجي مخايل والصحيح هو رهجي مخايل.

اعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ حلبا
القاضي بترا النشار.
الجهة المُنفذة: جوزيف حكمت الخوري جرجس - وكيله المُحامي إيلي ضاهر.
المُنفذ عليهم: خوان سلفادور عزيز عبود وفرنيستكو عزيز عبود - مجهولي الإقامة.
رقم المعاملة: 2025/385.
السند التنفيذي: حُكم صادر عن الغرفة الابتدائية الثانية في الشمال رقم: 2016/138 تاريخ 2016/10/13.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا كامل العقارات: رقم /1404/ و/1407/ و/4070/ منطقة رحبة العقارية.
-العقار /1404/ منطقة رحبة العقارية: يقع على طريق عام داخلية قسم منها منبسط وقسم مُنحدر عبارة عن أرض سليخ تُزرع حُبوب وتحتوي على بعض أشجار السنديان والتوت ومُختلف.
مساحة العقار: /1784/م2.
التخمين والطرح للعقار: قيمة المتر الواحد /30/دولار. ما يُعادل مجموع الأمتار مبلغ /53520/$ ثلاث وخمسون ألف وخمسمئة وعشرون دولار أميركي.
يحده جنوباً: العقارات /1407/ و/1403/ و/1402/ منطقة رحبة العقارية.
شرقاً: العقار /1408/ و/1407/ و/1403/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء عام.
شمالاً: العقارات رقم /1408/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء عام.
غرباً: العقارين /1402/ و/1408/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء وطريق عام.
-العقار رقم /1407/ منطقة رحبة العقارية: تصل إليه عبر العقار /1404/ لا يُوجد طريق خاص له وارضه مُنحدرة وهي أرض سليخ تحتوي على بعض أشجار السنديان والتوت وأرض حُرجية.
مساحة العقار: /666/م2.
التخمين والطرح للعقار: /13320/$ ثلاثة عشر ألف وثلاثمئة وعشرون دولار أميركي.
يحده جنوباً: العقار /1402/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء عام وطريق ومجرى ماء عام.
شرقاً: العقار /1403/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء عام.
شمالاً: العقار /1404/ منطقة رحبة العقارية ومجرى ماء عام.
غرباً: العقار رقم /1404/ منطقة رحبة العقارية.
-العقار رقم /4070/ منطقة رحبة العقارية: أرض صخرية تبعد كثيراً عن البيوت السكنية وأرض مُنحدرة.
مساحة العقار: /28146/م2.
التخمين والطرح للعقار: /168876/$ مئة وثماني وستون ألف وثمانمئة وستة وسبعون دولار أميركي.
يحده جنوباً: العقارات رقم /4058/ و/4069/و/4065/ و/4074/ منطقة رحبة العقارية.
شرقاً: العقارات رقم /4069/ و/4065/ و/4074/ منطقة رحبة العقارية وطريق عام.
شمالاً: العقارية /4073/ و/4058/ منطقة رحبة العقارية.
غرباً: العقارين رقم /4055/ و/4073/ منطقة رحبة العقارية وطريق عام.
تاريخ محضر وصف العقار: 2025/10/20.
تاريخ تسجيله في السجل العقاري: 2025/11/26.
موعد المُزايدة ومكانها نهار الثلاثاء الواقع في 2027/1/11 الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا.
شُروط البيع على من يرغب الدخول بالمُزايدة أن يدفع مثل بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي أو ما يُعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الدفع أو بواسطة شيك مصرفي (FRESH DOLLAR) وإتخاذ محلاً لإقامته ضمن نطاق دائرة تنفيذ حلبا أو إذا كان مُقيماً خارجها وإلا عُد قلم هذه الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى الشاري رسم الدلالة والإحالة والتسجيل.
مأمور التنفيذ
بشرى إسطفان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المُحامي أنور سليم السيد أحمد وكيل باسمين نبيل نور الدين أحد ورثة المرحوم نبيل أنيس نور الدين سند ملكية بدل ضائع للمُورث نبيل أنيس نور الدين للعقار /4892/ عرمون.
للمُعترض مُراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
يوسف شكر

إعلان
صادر عن الغُرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال - غُرفة الرئيسة رانيا بشارة.
مُوجه للمُستدعى ضدها: جوزه ماريا انطونيو سلهب - من سبعل أصلاً ومجهولة الإقامة حالياً بالدعوى 2026/29.
تدعوكم المحكمة لإستلام الإستدعاء ومُرفقاته المرفوع ضدكم من المُستدعي: ماريو حنا طوبيا بوكالة المُحامي إبراهيم حرفوش بدعوى إزالة الشُيوع المُقامة على العقار /637/ سبعل وذلك خلال (20) يوماً من تاريخ نشر الإعلان وإتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال 15 يوماً من تاريخ التبليغ وإلا يُعتبر كُل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً بإستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم بالتكليف
جهاد مطر

◄ وفيات ►

يقلوب مؤمنة وراضية بقضاء الله وقدره
ال عسيران وآل حيدر
ينعون فقيدهم الغالي عميد وعماد عائلته
المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم
اسعد راشد عسيران
زوجته: شاهينة جودت حيدر
أولاده: لميا أرملة المرحوم نجيب سعيد عسيران وعائلتهما
هائية زوجة كريم كاظم الخليل وعائلتهما
المهندسة ديمة زوجة الدكتور حسن سامي عسيران وعائلتهما
سعد زوجته غيا ماهر ارشيد وعائلتهما
كريم زوجته المهندسة سارة انيس الشعار وعائلتهما
أشقاؤه: عائلات المرحومين الحاج سامي، علي والنائب السابق المحامي سميح راشد عسيران
شقيقاته: عائلات المرحومات دعد زوجة المرحوم زهير عسيران نقيب الصحافة الأسبق
أسمى زوجة المرحوم سهيل عسيران، سامية زوجة المرحوم عباس سعيد حلاوي
تقبل التعازي اليوم الخميس 26 تشرين الثاني في قاعة والتز - فندق كمبينسكي سمرلند، بيروت، منطقة الجناح من الساعة الثالثة حتى الساعة السابعة مساءً.
Email: Lamiaosseiran@hotmail.com
إنا لله وإنا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره آل عسيران، حيدر، الخليل، ارشيد، الشعار، حلاوي، ممتاز، طبارة، المرعبي، الفاهوم وأنسباؤهم.

على الغلاف

عودة مخاطر التصعيد
ترامب - نتنياهو: الحرب كطريق للنجاة

حسين إبراهيم

مع مرور الوقت، يزداد التوصّل إلى طريقة للخروج من الانسداد الذي يواجهه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الحرب على إيران، صعوبة. يتأتّى ذلك خصوصاً من امتلاك الأخيرة الكثير من الأدوات التي تتيح لها سدّ السبل في وجه ترامب، إلى درجة صار معها مستقبل الأخير الشخصي مرتبطاً بحلّ هذه الأزمة، سواءً بالدبلوماسية أو بالحرب. وبالمثل، تتوقّف نجاة رئيس حكومة تصريف الأعمال في إسرائيل، بنيامين نتنياهو، من المخاطر المُحدقة به سياسياً وشخصياً، على حرب ثالثة يستميت لإقناع الولايات المتحدة بشنّها على إيران، في حين أن الهامش الزمني المُتاح له للعثور على طريق للنجاة، أقلّ من ذلك المُتاح لترامب. ليس غريباً، والحال هذه، أن يحصل تقاطع جديد بين الرجلَين على البحث عن خيار مشترك للخروج من تلك المعضلة، ولذا، عادت لغة الحرب إلى التداول بقوّة في تل أبيب وواشنطن، بعدما غابت خلال الأسابيع القليلة الماضية، حين أفهم الناخبون الأميركيون رئيسهم بوضوح بأنهم يعارضون الحرب بالمُطلق، ويريدون وقفها، فيما الناخبون الإسرائيليون عاقبوا نتنياهو وائتلافه اليميني على فشلهما في تحقيق أهدافها.

سيحاول ترامب، وفق ما تفيد به التسريبات التي تندرج في إطار بناء سردية تبرير لجولة جديدة، بغضّ النظر عمّا إن كانت هذه الجولة ستقع أم لا، الاحتماء خلف سمعة الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، لعدم التسليم بالمطالب الإيرانية؛ وهو، في كلّ الأحوال، نجح في توريط بلاده إلى درجة صار معها الفشل في الخروج من المأزق وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب، أي فتح مضيق هرمز من دون شروط، يمثّل نكسة ليس لترامب وحده، وإنما لأميركا أيضاً، وإن كان رئيسها مَن يتحمّل المسؤولية. وحتى مع افتراض أن الوضع الراهن ظلّ كما هو حتى نهاية ولاية ترامب، وتمّ مستقبلاً انتخاب رئيس «ديمقراطي» يديل منه، فستظلّ هناك حاجة إلى اتفاق بين طهران وواشنطن لإنهاء الحرب. وفي صفقة كتلك، لا يجب توقّع أن تُقبل الأخيرة بأن تخرج بخسارة استراتيجية، وإن كان يمكن أن تُقبل بخسارة مذلّة كما جرى في فيتنام، وتحميل مَن شنّوا الحرب تبعاتها. أمّا في إسرائيل، فلا يختلف الأمر كثيراً. فأولوية الخلاص من نتنياهو التي يُجمع عليها أقطاب «ائتلاف التغيير» بقيادة غادي آيزنكوت، لا تعفي هؤلاء من تقديم جواب حول مستقبل الصراع مع إيران، خاصة إذا نجحوا في إقصاء رئيس الوزراء الحالي عن منصبه، بحكومة تضمّ حزب «الليكود» أو تستبعده. والفجوة هذه، هي ما يدأب نتنياهو على استغلاله في المُحاججات القائمة بينه وبين خصومه خلال الفترة الانتقالية - قبل تشكيل حكومة جديدة أو الفشل في ذلك والذهاب إلى انتخابات جديدة -، التي يأمل إخفاق خصومه فيها واستغلال هذا الإخفاق للعودة إلى السلطة.

> **ترامب وأميركا أمام احتمالات كلّها سيئة في مواجهة إيران**

هذا الوضع، في كلّ من تل أبيب وواشنطن، يفسّر في جانب منه بدء تولّد سردية يُراد منها تبرير حرب جديدة، لم تَعُد تبدو بعيدة بالقدر الذي ظهرت فيه مع صدور نتائج انتخابات التجديد النصفي لـ«الكونغرس» الأميركي. وجاء تسريب حصول مداولات بين ترامب وفريق الأمن القومي حول الاستعداد لشنّ ضربة جديدة تؤدي إلى اغتيال المرشد الأعلى، مجتبى خامنئي، وكبار القادة الإيرانيين، كطريقة لإنهاء الحرب، ليؤكد حاجة الرئيس الماسّة إلى الخروج من المأزق الحالي، إنقاذاً لمستقبل تباره في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أتى الكلام الإسرائيلي المُعلن عن سعي إيران لامتلاك أسلحة كيميائية، ليبرّر أيضاً دخول نتنياهو في حرب ثالثة بهدف ما يصفه المسؤولون الإسرائيليون بمراكمة الخسائر الإيرانية، بعدما لم يعُد يجرؤ هؤلاء على رفع هدف إسقاط النظام. والكلام الإسرائيلي هذا، بدأ في الولايات المتحدة نفسها قبل نحو أسبوع، حين ظهرت تقارير في صحف ومحطّات تلفزة مرموقة تضمّنت تسريبات استخباراتية تتحدّث عن قيام إيران بالتحضير لاستخدام «قنبلة قذرة» ضدّ مسؤولين أميركيين، ومن ثمّ تبنّى ترامب هذه التسريبات، وبدا يهدّد إيران بالانتقام إن فعلت ذلك.

محاولة بناء السردية هذه يمكن أن لا تنجح؛ ففي الولايات المتحدة، صار صوت المعارضين للحرب أعلى، وهؤلاء بدأوا في التحذير من الخداع في التحضير لها. كما لا يريد خصوم نتنياهو في إسرائيل إعطاءه تلك الفائدة، إذ خرجوا بعد استماعهم إلى إيجازات أمنية من مكتب رئيس الحكومة، واحداً تلو الآخر، ليؤكدوا أنه لا يوجد حالياً تهديد إيراني يبرر شنّ حرب جديدة. ومع ذلك، بما أن ترامب وأميركا أمام احتمالات كلّها سيئة في مواجهة إيران، ولا سبيل لهما للخروج بمكاسب، وفق موازين القوى القائمة، فلن يكون لدى الرئيس الأميركي الشيء الإضافي الكثير ليخسره إذا شنّ حرباً جديدة. ولذا، فهو قد يفعلها بامل، ولو كان ضئيلاً، في أن يحقّق شيئاً جديداً. فما الذي سيخسره إذا دمّر البنى التحتية الإيرانية، وانتقمت طهران بتدمير البنية التحتية في الخليج؟

سفينة مستهدفة تشتعل قرب شبه جزيرة مسندم العُمانية في مضيق هرمز (مَن الويب)



إيران متمسّكة بصيغتها لفتح «هرمز»
ترامب يوسّع هامش الحرب إلى نهاية كانون الثاني

مع استمرار تخبّطه في شأن الخطوة التالية حيال إيران، أعاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تسليط الضوء على وجود هامش زمني لديه للتحرك، قائلاً إن التمويل المتاح للحرب يكفي حتى نحو نهاية كانون الثاني، مقرّاً في الوقت نفسه بأن انتقال السيطرة على «الكونغرس» إلى خصومه «الديموقراطيين» مطلع العام قد يضيّق خياراته العسكرية. وفي مقابلة نشرتها صحيفة «نيويورك بوست»، أمس، حدّد ترامب غايته بـ«منع إيران من امتلاك سلاح نووي»، واستبعد «تغيير النظام» من أهدافه، محذّراً من أن يؤدّي وقف الحرب بقرار من خصومه إلى تحويل ما سمّاه «انتصاراً كاملاً» إلى هزيمة. وبذلك، رهن ترامب استمرار الحملة على إيران بعد كانون الثاني باستحقاق أميركي داخلي، فيما تستمرّ الوساطات والاتصالات، من دون أن تؤدي إلى نتائج إيجابية حتى الآن، ويستمرّ التحريض الإسرائيلي من بوابة «الملف الكيميائي» هذه المرّة. وفي حين نقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر عسكرية تقديرها أن هذا الملف الذي أثاره وزير جيش الاحتلال، يسرائيل كاتس، «لا يفرض تحرّكاً فورياً»، أورد موقع «المونيتور» تشكيك مصدر مطّلع في اقتناع الأميركيين في المبرّر الذي ساقه الوزير الإسرائيلي.

ويأتي ذلك فيما تحاول الدوحة التوسّط في اتفاق على فتح مضيق هرمز، يتوقّف على ما إذا كانت واشنطن مستعدّة لتلبية الشروط الإيرانية. إذ عرضت طهران، عبر الوسيط القطري، «إعادة فتح المضيق خلال 48 ساعة من تنفيذ الولايات المتحدة مطالبها، وفي مقدّمها رفع الحصار البحري وإنهاء الحرب على كلّ الجبهات»، وفق ما أوردت وكالة «رويترز» أمس. أما في الصيغة التي نقلتها وكالة «أسوشيتد برس» عن عرض الوسطاء، «تُستعاد الملاحة مقابل تخفيف محدود للعقوبات، تمهيداً لمفاوضات أوسع تشمل الملف النووي». والفارق بين الصيغتين يتعلّق بما يبقى في يد كلّ طرف بعد فتح المضيق؛ ففي الصيغة التي يطرحها الوسطاء، يمكن لواشنطن أن تستعيد حرّية الملاحة في «هرمز»، فيما يبقى الحصار قائماً، وهذا يعني دخولها المفاوضات النووية محتفظة بقدرتها على تعطيل صادرات إيران. أمّا العرض الإيراني، فيجعل رفع الحصار شرطاً لاستعادة الملاحة، ويضع إنهاء الحرب على كلّ الجبهات في صلب التفاهم الأوّل الممهّد للمحادثات النووية لاحقاً.

> **حدّد ترامب غايته بـ«منع إيران من امتلاك سلاح نووي»، واستبعد «تغيير النظام»**

وفي هذا السياق، التقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مطلع الأسبوع الجاري، نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، ووزير الخارجية، ماركو روبيو، كلّاً على حدة. ويكتسب اللقاء القطري بفانس أهمّيته من دور الأخير في المفاوضات مع إيران خلال المرحلة السابقة، فيما اقتصر المعلن بعد لقاء آل ثاني، روبيو، على «إشادة أميركية بالوساطة القطرية». وأكّدت الدوحة، أول من أمس، استمرار اتصالاتها بالطرفين، فيما لم يتضمّن ما أعلن عن اجتماعات واشنطن أيّ إشارة إلى استعداد الأخيرة لطرح تخفيف الحصار البحري ضمن التفاهم الذي يُعمل عليه الوسطاء. وإذ يتوقف تقدّم الوساطة الآن على استعداد الولايات المتحدة لهكذا خطوة أخرى»، واقترَ بأن الحصار يقيّد حركة السفن الإيرانية وقدرة بلاده على بيع النفط. وفي اليوم نفسه، أعاد رئيس «مجلس الشورى»، محمد باقر قاليباف، اشتراط تنفيذ «الشروط السبعة» الإيرانية قبل بدء المفاوضات، في حين أوصى قائد الجيش الإيراني، أمير حاتمي، بتشديد القيود على الملاحة تدريجياً. وفي هذا الإطار، أعلنت بحرية «الحرس الثوري»، أمس، إصابة ناقلتَين بالغام بحرية، في وقت تستمرّ فيه إيران في ربط استئناف الملاحة التي تعتمد عليها صادرات المنطقة برفع القيود على صادراتها. وبحسب بيانات «كبلر» التي أوردها كلايد راسل في «رويترز»، هبطت صادرات الخام الإقليمية من نحو 21 مليون برميل يومياً في أسبوع الذروة في تشرين الأول، إلى نحو 14 مليوناً في الأسبوع الذي بدأ في 16 تشرين الثاني الجاري؛ علماً أن هذه الحصيلة تشمل الشحنات الخارجة من موانئ تقع خارج المضيق أيضاً.

(الأخبار)

تقرير

توصية بتقليص الاتهامات ضدّ نتنياهو
القضاء يدفع بالتسوية السياسية؟

يحيى دبوق

دعا قضاة «محكمة القدس المركزية»، أمس، «النيابة العامة» الإسرائيلية إلى النظر في سحب الاتهامات في «الملف 4000»، أخطر القضايا الثلاث التي يُحاكَم فيها رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بعدما أبدوا شكوكاً في فرص إدانته فيها. وفي جلسة حضرتها المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهراف ميارا، طلب القضاة من الادّعاء توضيح الأساس القانوني لـ«الملف 2000»، وطرحوا إمكان التوصّل إلى تسوية في «الملف 1000»، المعروف بـ«قضية الهدايا». هكذا، وبعد نحو ست سنوات على بدء المحاكمة، يضع هذا التدخّل النيابة أمام مراجعة الاتهامات التي ستواصل المرافعة فيها، فيما يمنح نتنياهو موقعاً تفاوضياً أفضل في أيّ بحث عن تسوية.

ويمسّ التحوّل القضائي، في المقام الأول، «الملف 4000»، الذي يتضمّن «تهمة الرشوة». وفي هذا الخصوص، تقول النيابة إن نتنياهو استغلّ صلاحياته حين كان يتولّى وزارة الاتصالات لمنح تسهيلات تنظيمية أفادت شركة «بيزك»، التي كان يسيطر عليها شاؤول إلوفيتش، في مقابل تغطية مؤاتية له ولعائلته في موقع «والا»، المملوك لإلوفيتش أيضاً. وهنا، أبدى القضاة شكوكاً في إمكان إدانة نتنياهو حتى بتهمة «خيانة الأمانة»، ما يضيّق هامش الادعاء للإبقاء على القضية بصيغة مخفّفة. وفي «الملف 2000»، طلبت المحكمة من النيابة أن تبيّن كيف يمكن أن تشكّل محادثات زعيم «الليكود» مع ناشر «يديعوت أحرونوت»، أرنون موزيس، أساساً لإدانته، علماً أن تلك المحادثات تناولت تحسين تغطية الصحيفة لنتنياهو في مقابل الدفع بتشريعات تحدّ من انتشار منافستها صحيفة «إسرائيل اليوم». أمّا «الملف 1000»، فيتعلّق باتهام زعيم «الليكود» بتلقّي هدايا ومنافع له ولعائلته من رجال أعمال، وباستخدام موقعه الرسمي لمصلحة أحدهم. وفي ما يتّصل بذلك الملف، ترك القضاة الباب مفتوحاً أمام تسوية بين الادّعاء والدفاع، أو صدور حكم.

فما الذي دفع القضاة، في هذه المرحلة، إلى حثّ النيابة على إعادة النظر في ملفَّين والبحث عن تسوية في الثالث؟ جاءت ملاحظاتهم بعد انتهاء شهادة نتنياهو، وهي تعكس تقديرهم لضالة فرص الإدانة على ضوء ما عُرض أمامهم. لكنّ توقيتها، في خضمّ مفاوضات تأليف الحكومة واحتمال خروج نتنياهو منها رئاستها، يطرح سؤالاً عن الأثر السياسي لإنهاء محاكمة ظلّت لسنوات أحد أبرز محاور الانقسام في الكيان. وفي مطلع عام 2022، تعثّرت محادثات صفقة كانت ستقلّص الاتهامات في مقابل «إقرار نتنياهو بمخالفات تتعلّق بالاحتيال وخيانة الأمانة». وتركّز الخلاف آنذاك على إتباع الإدانة بـ«وصمة العار» («كالون»)، التي كان من شأنها، وفق الصيغة المطروحة، إبعاده عن المناصب العامة سبع سنوات. وإذا تراجعت النيابة عن «الملف 4000» أو ضيّقت نطاق الاتهام في «الملف 2000»، فسيتمكّن دفاعه من التفاوض على تسوية انطلاقاً من مجموعة أضيق من الاتهامات. ويظلّ شرط «وصمة العار» حاسماً في تحديد ما إذا كانت التسوية ستتيح له البقاء في الحياة السياسية.

وبالتوازي مع جلسة المحكمة، أقرّ «الكنيست»، أمس، بالقراءة التمهيدية، وبأغلبية 65 نائباً مقابل 48، مشروع تعديل يحدّد ولاية رئيس الحكومة بثماني سنوات متتالية، ويقيّد، ضمن شروط، تكليف نائب يواجه «اتهاماً جنائياً» بتأليف الحكومة، وينظّم التعامل مع رئيس حكومة يواجه اتهامات مماثلة. والقانون هذا، يستهدف نتنياهو بصورة واضحة، وفي حال إقراره نهائياً، يبدأ تطبيق التعديل اعتباراً من دورة «الكنيست» المقبلة، مع احتساب مدد الولايات السابقة وشمول لوائح الاتهام القائمة، أي بمفعول رجعي. وقد يقيّد احتساب ولايات نتنياهو السابقة فرص عودته إلى رئاسة الحكومة، أيّاً تكن نتيجة المحاكمة.

فهل يفتح تضييق نطاق المحاكمة باب تفاهم يخرج بموجبه نتنياهو من رئاسة الحكومة، في مقابل تسوية قضائية تحفظ له مستقبله السياسي؟ يستند طرح هذا الاحتمال إلى تقاطع مصالح زعيم «الليكود»، الساعي إلى تفادي إدانة تحرمه تولّي منصب عام وتُنهي حياته السياسية عملياً، مع مصالح خصومه الذين يريدون إنهاء ولايته. وفي سياق الحديث الجاري عن حكومة وحدة مع غادي آيزنكوت، يندرج احتمال انتقال نتنياهو إلى «رئاسة الدولة» ضمن الصيغ المتداولة لخروجه من رئاسة الحكومة. وتبقى هذه الصيغة، حتى الآن، في نطاق التكهّنات، إذ لا تتوافر معطيات علنية تثبت وجود تفاهم بربطها بالتسوية القضائية أو تشير إلى دور للمحكمة في ترتيبها.

وعلى أي حال، للمؤسّسات الإسرائيلية مصلحة في إنهاء محاكمة طويلة تحوّلت إلى أحد أبرز محاور الاستقطاب السياسي والاجتماعي في الكيان، فيما قد تجدّد إدانة نتنياهو بعد خروجه من الحكم المواجهة بين أنصاره وخصومه، بما يعنيه ذلك من احتمال وقوع أعمال عنف. وفي المقابل، فإنّ تزامن تسوية قضائية مع اتفاق على خروج نتنياهو من السلطة، قد ينقل الخلاف إلى شروط التسوية نفسها، في حين يتوقّف الأثر المباشر لموقف القضاة على قرار النيابة بشأن الملفَّين «4000» و«2000»، وعلى ما يمكن أن يتّفق عليه الادعاء والدفاع في قضية الهدايا.

اليمن

سقوط الوساطة العُمانية
السعودية تشعل «حرب الموانئ»

صنعاء - رشيد الحداد

بعد أيام من نجاح وساطة عُمانية في وقف «حرب الموانئ» بين صنعاء والرياض، استهدف الطيران السعودي، أمس، ميناء الحديدة بعدة غارات جوية، لتعود، بهذا، الموانئ السعودية الواقعة في البحر الأحمر، وعلى رأسها ميناء جدة، إلى قائمة الاستهداف. وأعلن الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في وقت متأخّر من مساء أمس، تنفيذ عمليتَين عسكريتَين نوعيتَين في العمق السعودي «رداً على العدوان السعودي واستهدافه لميناء الحديدة، وتثبيتاً لمعادلة الميناء بالموانئ». وأوضح سريع أن العملية الأولى استهدفت ميناء جدة، فيما طالت الأخرى ميناء جيزان. ومع بدء ردّ «أنصار الله» على ضرب «الحديدة»، يتوقّع مراقبون أن يصل هذا الردّ إلى حدود إغلاق البوابتَين البحريتَين الغربية والجنوبية للمملكة، واصفين التصعيد ضدّ المرفق الأبرز في الساحل اليمني الغربي بأنه «مغامرة سعودية غير محدودة العواقب».

وبحسب مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن السعودية كانت تراجعت، بمقتضى الوساطة العمانية، عن استهداف ميناء الحديدة، وذلك بعد تهديد «أنصار الله» بالردّ على أيّ قصف للميناء بضرب 7 موانئ سعودية على البحر الأحمر. إلّا أن العديد من العوامل، ومنها فشل مسقط في إحداث اختراق في مسار التهدئة بين الرياض وصنعاء، وتمكّن قوات الأخيرة من استهداف «مركز الملك عبد الله المالي» (البورصة) في العاصمة السعودية، واستمرار العمليات ضدّ مطار «الملك خالد» ومنشآت نفطية مرتفعة الكلفة، دفعت المملكة إلى معاودة التصعيد ضدّ «الحديدة»، الذي أعلنت وزارة دفاعها، في بيان صباح أمس، «تمكّنها من تدمير قدرات الحوثيين» فيه وتحييده.

> **صنعاء تلوّح بإغلاق البوابتَين البحريتَين الغربية والجنوبية للمملكة**

وسبقت هذا الاستهداف دعوةٌ من «التحالف» السعودي إلى العاملين في ميناء الحديدة إلى إخلاء المكان بشكل فوري، في حين باركت الحكومة الموالية للرياض في عدن استهداف الميناء بذريعة تحييده من أيّ عمليات تهريب سلاح بين طهران وصنعاء. وكان عدد من المنظّمات الدولية، ومنها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، حذّرت من تداعيات استهداف المرفق الذي يعدّ شرياناً حيوياً لدخول المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية للبلاد، منبّهةً إلى أن استهدافه قد يخلّف عواقب كارثية على حياة ملايين اليمنيين. وردّاً على التحذير السعودي الذي سبق القصف، دعا الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، الشركات البحرية والسفن والعاملين كافة في ميناء جدة الدولي وجميع الموانئ السعودية على البحر الأحمر، إلى الإخلاء بشكل فوري أيضاً، متوعّداً بضرب تلك الموانئ في حال تعرّض «الحديدة» لأيّ عدوان، وهو ما أدّى إلى حدوث ارتباك كبير في الحركة الملاحية في «جدة».

وفي أعقاب نشر قوات صنعاء إحداثيات خاصة بأماكن الاستهداف في الميناء الذي يستقبل نحو 40% من إجمالي واردات السعودية، اتجهت الأنظار فوراً نحو «جدة». لكن الموجة ما قبل الأخيرة من ردّ «أنصار الله» اتجهت نحو المنطقة الشرقية لتطاول مصفاة رأس التنورة وعدداً من خزانات النفط، ما أدّى إلى اندلاع حرائق غطت مساحة 600 كيلومتر في المنطقة، وفقاً لوكالة «رويترز». كذلك، وللمرّة الثانية خلال 48 ساعة، جدّدت قوات صنعاء استهداف «مركز الملك عبد الله المالي» بسلسلة هجمات. وأعلن سريع تنفيذ قواته عملية عسكرية نوعية في العمق السعودي على مرحلتَين، طاولت الأولى مصفاة رأس التنورة التابعة لشركة «أرامكو»، والثانية «مركز الملك عبد الله» على ثلاث مراحل. وأدرج سريع تلك العمليات في إطار «الردّ المشروع على جرائم العدوان السعودي بحق المدنيين»، وإمعانه في قصف الشاحنات ووسائل نقل المواطنين في محافظتي تعز ولحج.

صلاة جنازة على ضحايا غارة سعودية على الحديدة (مَن الويب)



سوريا

متاهة بيانات «التعافي»: الفقر تقلّص إلى النصف في عام واحد!

دمشق - **سلام محمد**

على الرغم من استمرار التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، أعلن وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، أمام «منتدى تنسيق الشراكة من أجل سوريا» الذي عُقد أخيراً في دمشق بحضور أوروبي لافت، أن سوريا دخلت مرحلة التعافي. واستند برنية في استنتاجه ذاك، إلى مجموعة من البيانات والأرقام التي تثير تساؤلات جدّية حول صحتها ودقتها، وتحديداً ما يتعلّق منها بمعدل انتشار الفقر في البلاد، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، والتوقعات المستقبلية المتفائلة. وبدا واضحاً، في حديث الوزير، ميله إلى تخفيض معدّلات بعض المؤشرات الأساسية، كالتضخم والفقر ونسبة الدين العام وغيرها، في مقابل رفع مؤشرات أخرى، كالناتج المحلي الإجمالي والإيرادات المحلية والإنفاق على الحماية الاجتماعية. فبحسب البيانات التي قدّمها، لا يتجاوز معدل الفقر في البلاد حالياً نحو 46,8%، وهو ما يبتعد كثيراً عن التقديرات الأممية التي تحدّثت خلال السنوات الماضية عن وصول الفقر إلى نحو 90% من السكان؛ وهي النسبة نفسها التي وردت في أكثر من تصريح لوزير الاقتصاد السابق، نضال الشعار. وتُضاف إلى ذلك، نتائج مسح الأمن الغذائي الأخير، الذي أظهر أن الأسر الآمنة غذائياً في عام 2025 لم تتجاوز نسبتها 18,4%، في حين توزّعت البقية بين مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي أو خطر التعرّض له. ومع أن الأمن الغذائي لا يمثّل مقياساً مباشراً للفقر، فإنه أحد المؤشرات المهمة المرتبطة بمستويات المعيشة والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ وهو ما يثير شكوكاً في الأساس المنهجي الذي استند إليه التقدير الحكومي.

الواقع أن معدل الفقر الجديد المُعلَن رسمياً يضعنا أمام احتمالَين: الأول، أن الحكومة الانتقالية تمكّنت خلال فترة تولّيها مهامها من خفض المعدل المذكور إلى النصف تقريباً، وهو إنجاز استثنائي يستدعي توضيح الآليات والسياسات والبرامج التي أفضت إليه، مدعومة بالبيانات اللازمة - ولا سيما أن الوزير توقّع في مداخلته خفض النسبة من 46,8% إلى نحو 25% بحلول عام 2030، أي إن ثمّة حاجة إلى أربعة أعوام إضافية لتحقيق هذا الخفض، فكيف تحقّق جزء كبير منه خلال عام واحد فقط -؟ أمّا الاحتمال الثاني، فهو أن المعدل الجديد ليس سوى أحد تجلّيات الميل السائد حالياً إلى تقديم أرقام وبيانات تُجمِّل صورة العهد الوليد، من دون إسنادها إلى منهجيات واضحة أو بيانات قابلة للتحقق. وتنسحب الشكوك أيضاً على معدّل النمو الجديد في الناتج المحلي الإجمالي، الذي قال الوزير إنه يبلغ نحو 12,8%، وهو أعلى من التقديرات التي وردت في التقييم النصفي لموازنة العام الحالي - الصادر قبل أسابيع قليلة -، والتي قدّرت النمو بنحو 11%، وكذلك تقديرات «صندوق النقد الدولي» البالغة نحو 10%، وتلك الخاصة بـ«البنك الدولي» التي تراوحت بين 8 و10%. وفي حين لا يبدو واضحاً سبب هذا التباين، يستمرّ الغموض في الإحاطة بأوضاع معظم القطاعات الاقتصادية، وسط غياب الدراسات والأبحاث الميدانية المستقلّة. أمّا أكثر ما يثير التساؤلات، فهو ارتفاع التقدير الاسمي للناتج المحلي الإجمالي من نحو 33 مليار دولار إلى 48 مليار دولار خلال فترة زمنية قصيرة. فما التطوّر الاقتصادي الذي يفسّر تلك القفزة؟ وهل يعكس ذلك زيادة فعلية في الإنتاج، أم أنه ناجم عن تغيّرات في الأسعار أو سعر الصرف أو مراجعة منهجية لاحتساب الناتج؟



يتوزع التمويل السوري المستهدف على ثلاث شرائح رئيسية (سانا)

حتى العام ما بعد القادم

لم يقتصر العرض المتفائل لوزير المالية على المؤشرات الحالية، بل تضمن أيضاً توقعات مستقبلية أثارت تساؤلات بشأن منهجية احتسابها، والجهات الحكومية والخاصة التي شاركت في إعدادها، والافتراضات الاقتصادية التي بُنيت عليها. وتنقسم هذه التوقّعات إلى قسمَين: الأول يضمّ مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدّة حتى عام 2029، وهو العام المحدَّد لنهاية المرحلة الانتقالية وفق التصوّر الوارد في العرض. أمّا الثاني، فيتعلّق بمصادر تمويل مشاريع التعافي الاقتصادي المقترح تنفيذها خلال الفترة 2027 - 2031، وذلك في إطار «صندوق سوريا للتعافي وإعادة الإعمار» (START)، الذي اتّفقت الحكومة السورية و«البنك الدولي» على تأسيسه أخيراً. في ما يتعلّق بالشقّ الأول، وبحسب الأرقام المعروضة، لن تستعيد البلاد مستوى الناتج المحلّي الإجمالي الذي بلغته على مشارف الأزمة إلّا بحلول عام 2029؛ إذ يُتوقّع أن تصل قيمته الإسمية عندئذ إلى نحو 70,1 مليار دولار، وذلك مقارنة بنحو 67,5 مليار دولار عام 2011 - وفق تقديرات «البنك الدولي» -. وإذا ما تحقّقت هذه التوقعات، فإنها تعكس حجم الخسارة الاقتصادية الهائلة التي تكبّدتها البلاد خلال سنوات الصراع. لكن الحكم على استعادة الاقتصاد لمستواه السابق يتطلب مقارنة الناتج المحلي الحقيقي، محسوباً بالأسعار الثابتة، وليس الاكتفاء بمقارنة القيم الاسمية بالدولار، التي تتأثر بتغيرات الأسعار وسعر الصرف. أمّا على مستوى مساهمة القطاع الخاص، فيشير العرض إلى أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي ستعود إلى نحو 60% بحلول نهاية عام 2029، وهو هدف يستدعي بدوره توضيح الأسس التي بني عليها، ولا سيما في ظلّ غياب بيانات حديثة ومفصّلة عن توزيع القيمة المضافة بين القطاعَين العام والخاص.

ومن بين الأمور اللافتة في العرض أيضاً، تقديم توقعات معدّلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقابل توقّعات القيمة الاسمية للناتج المحلي، من دون إرفاق سلسلة زمنية لقيم الأول. وهذا ما يُعدّ نقصاً جوهرياً في عرض البيانات؛ إذ يصعُب التحقّق من اتساق التوقعات، والتمييز بين النمو الناتج من زيادة الإنتاج الفعلي وذلك الناجم عن ارتفاع الأسعار أو تغيرات سعر الصرف. وينطبق جانب من هذه الملاحظات على المؤشرات الاجتماعية المستهدفة، التي لا تزال بعيدة عن مستوياتها السابقة للحرب، وفق ما يوحي به العرض، إذ يُخطّط بحلول عام 2030 لتغطية الخدمات الصحية نحو 75% من المحتاجين إليها، والحماية الاجتماعية نحو 70%، فيما يُستهدف خفض معدل البطالة إلى نحو 18%.

يُضاف إلى ما تَقدّم، التطلّع إلى أن تشكّل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2030. وهو هدف يعكس حجم الرهان الحكومي على

> **قدّر وزير المالية حجم التمويل المُستهدفة تعبئته خلال خمس سنوات لتنفيذ خطة التعافي الاقتصادي بنحو 139 مليار دولار**

الاستثمار الأجنبي، الذي سُوّق خلال الفترة الماضية باعتباره أحد أهمّ محركات إنقاذ الاقتصاد الوطني. لكن التجربة حتى الآن تُظهر أن تحويل هذه التوقعات إلى استثمارات فعلية يتطلّب الكثير من العمل والإصلاحات وتحسين بيئة الأعمال، فضلاً عن توفير ضمانات قانونية ومؤسسية واستقرار اقتصادي وأمني. وعلى الرغم من ذلك، تبدو النسبة المستهدفة طموحة للغاية، ولا سيما أن العام الحالي شارف على الانتهاء من دون تسجيل تدفقات استثمارية أجنبية معلنة تتناسب مع حجم الرهانات الحكومية.

تعبئة 139 مليار دولار

قدّر وزير المالية حجم التمويل المُستهدَفة تعبئته خلال خمس سنوات لتنفيذ خطة التعافي الاقتصادي بنحو 139 مليار دولار، خُصّص منها نحو 64 ملياراً لتمويل الإنفاق العام، و75 ملياراً للاستثمار. وبحسب تقديراته، ستوفر سوريا نحو 81% من إجمالي هذا التمويل، وذلك اعتماداً على مواردها الذاتية ورأس المال الخاص المحلي والأجنبي، فيما يمكن تغطية الفجوة المتبقية، والبالغة نحو 26 مليار دولار، من خلال الجهات المانحة الدولية، أي عبر المنح والقروض الميسّرة والضمانات وآليات تقاسم المخاطر والمساعدة الفنية. ويثير هذا التوزيع تساؤلات حول قدرة المؤسسات الحكومية على إقناع الشركاء الدوليين بتقديم ما متوسطه نحو 5,2 مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن مدى إمكانية وفائها بالتزاماتها، في ظلّ السياسات العامة المتبَعة، وطريقة إدارة الشأن العام، والأهم من ما تقدّم كلّه حالة عدم الاستقرار التي لا تزال تعيشها البلاد.

بتفصيل أكبر، يتوزع التمويل السوري المُستهدَف على ثلاث شرائح رئيسيّة: الأولى، تمويل عام محلي بقيمة 71,2 مليار دولار، يتأتّى من إيرادات الدولة وإصدار الصكوك والسندات المحلية. والثانية، تمويل خاص محلي بقيمة 11,5 مليار دولار، يعتمد على استثمارات القطاع الخاص والمغتربين وعمليات الإدراج في الأسواق المالية. أمّا الشريحة الثالثة، فهي التمويل الخاص الخارجي البالغة قيمته 30,5 مليار دولار، والمتكوّن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكات بين القطاعَين العام والخاص والسندات الدولية. وبذلك، يصل إجمالي التمويل السوري المتوقّع من هذه المصادر إلى نحو 113,2 مليار دولار، أي ما يقارب 81,4% من إجمالي التمويل المُستهدف. ويعني هذا أن متوسط التمويل المطلوبة تعبئته سنوياً يبلغ نحو 22,6 مليار دولار، سواءً أكان عاماً أم خاصاً، محلياً أم خارجياً.

أمّا المساعدات الدولية، فتؤدي، بحسب العرض، دوراً أساسياً في استكمال التمويل من خلال ثلاثة مسارات: سدّ الفجوة في القدرات المالية للدولة إلى حين وصول الإيرادات الحكومية إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحفيز الاستثمار الخاص بما يسمح بتوسيع دوره في عملية التعافي، وأخيراً تقديم المنح والتمويل الميسّر والمساعدة الفنية لبناء الأسواق والمؤسسات التي ستتولّى إدارة الاقتصاد مستقبلاً. وفي سياق جهود التعافي التي يرعاها صندوق «START»، حدّدت دمشق ثلاثة التزامات أساسية: أوّلها الملكية السورية، من خلال تولّي الحكومة تحديد الأولويات وقائمة المشاريع؛ وثانيها الشفافية والرقابة، عبر إنشاء لوحة متابعة للتدفقات المالية والمشاريع والمشتريات والنتائج، إضافة إلى الالتزام بمعايير الأمانة المالية لـ«البنك الدولي». وأمّا الالتزام الثالث، فيتمثّل في ربط التمويل بالنتائج، وذلك من خلال تصميم كلّ مشروع بما يتيح تعبئة تمويل إضافي، والإبلاغ عن المؤشرات وفقاً للأهداف الوطنية المحدّدة.

الدمج يقسم المقاتلين الأجانب: تصاعد الاحتقان في أوساط «الأوزبك»

عامر علي

في حلقة جديدة من مسلسل أزمة المقاتلين الأجانب في سوريا، أصدرت مجموعة تُطلق على نفسها اسم «المهاجرين الأوزبك في سوريا»، بياناً عبر منصة «تلغرام»، اتّهمت فيه الأجهزة الأمنية التابعة للسلطات الانتقالية بمواصلة عمليات ملاحقة أولئك المقاتلين وعائلاتهم والتضييق عليهم، مشيرةً إلى أن تلك الممارسات طاولت النساء والأطفال أيضاً، وترافقت مع اعتداءات قالت إن بعضها وصل إلى حدّ القتل. وفيما لم يقدّم البيان أيّ معلومات دقيقة عن عمليات الاعتقال أو القتل التي تحدّث عنها، فهو حذّر من ارتباط هذه الإجراءات بضغوط ومصالح غربية، معتبراً ما يجري إعادة إنتاج للأساليب التي كانت تتّبعها الأجهزة الأمنية في عهد النظام السابق، إنما تحت مسمّيات جديدة. وأضاف أن استمرار الاعتقالات وغياب المعلومات عن مصير المحتجزين بفاقمان مخاوف عائلاتهم وحالة الاستياء في أوساط «المهاجرين»، مشدداً على أن بناء دولة جديدة يتطلّب «وقف هذه الممارسات» و«محاسبة» المسؤولين عنها. كما طالب ناشرو البيان بالكشف عن مصير المختفين، ووقف الملاحقات والاعتقالات التي وصفوها بـ«غير القانونية»، واحترام حقوق «المهاجرين» وضمان سلامتهم وسلامة عائلاتهم.

وكانت القناة، التي نشرت البيان، ظهرت للمرة الأولى بعد احتكاكات ومواجهات بين السلطات الانتقالية والمقاتلين الأوزبك مطلع أيار الماضي، حين أدّى توقيف مقاتل أوزبكي في إدلب - في ما قالت السلطات إنه جاء على خلفية اتهامات جنائية -، إلى تجمّع مقاتلين مسلّحين أمام مقرّ للأمن الجنائي في المدينة للمطالبة بالإفراج عنه، قبل أن تنفّذ الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات في ريف إدلب تخلّلتها مواجهات مسلّحة متقطّعة. واللافت أن القناة، إلى جانب نشرها بيانات مناوئة للسلطات، تنشر أيضاً بيانات تتعلّق بالمقاتلين الفرنسيين في «فرقة الغرباء» التي يقودها عمر ديابي (عمر أومسين)، الذي يرفض الاندماج في الجيش الجديد، ويتّهم حكومة دمشق بإبرام صفقة مع باريس للتخلّص من المقاتلين الفرنسيين.

> **لم تُنهِ عملية الدمج فعلياً هيكلية الفصائل السابقة وقياداتها**

وفي ظلّ غياب أرقام دقيقة لعدد المقاتلين الأوزبك في سوريا، الذين تشير بعض التقديرات إلى أنهم يشكّلون نحو 1500 من أصل 18 إلى 20 ألف مقاتل أجنبي، تكشف الأزمة المرتبطة بهؤلاء عن انقسام داخلي في هيكلية الأجانب نفسها. وكانت بوادر هذا الانقسام ظهرت بوضوح في تموز الماضي، حين أصدرت مجموعة من الأوزبك المندمجين في هيكلية السلطات الانتقالية («لواء أبو عبيدة بن الجراح» الذي يضمّ مقاتلين من «كتيبة التوحيد والجهاد») بياناً دافعت فيه عن خيار الاندماج. ودفع ذلك وقتها مقاتلين غير مندمجين إلى إصدار بيان مضادّ في اليوم التالي، انتقدوا فيه الاعتقالات والإجراءات القضائية التي تتّخذها السلطات في حقّ الأجانب، رافضين ما وصفوه بـ«الظلم الواقع عليهم».

ويأتي صدور البيان الجديد في وقت يستمر فيه تعثّر دمج المقاتلين الأجانب، الذين يرفض قسم منهم ذلك بسبب السياسات التي تتّبعها السلطات الانتقالية، بما فيها علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وفي هذا السياق، كشف تقرير نشرته وكالة «أسوشييتد برس»، الأسبوع الماضي، عن تفاوت واضح في استجابة التشكيلات الأجنبية لعملية الدمج؛ إذ أوردت الوكالة أن عدداً كبيراً من المقاتلين الذين كانوا يدينون بالولاء لـ«هيئة تحرير الشام» انخرطوا في المؤسسة العسكرية الجديدة، ومن بينهم نسبة كبيرة من نحو ثلاثة آلاف مقاتل إيغوري (بعد موافقة أميركية)، فيما رفضت مجموعات أخرى الانضمام إلى تلك المؤسسات لأسباب عقائدية. وأشارت أيضاً إلى مخاوف إقليمية من احتمال انضمام بعض الرافضين للاندماج إلى تنظيم «داعش»، الذي يتّهم، من جهته، الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، بالتخلّي عن مبادئه السابقة، ولا تزال خلاياه تنشط في مناطق سورية متفرّقة.

ولا تُعدّ سياسة تقليم الأظفار سابقة في سيرة الشرع، الذي اتّبع النهج ذاته خلال حكمه إدلب على رأس «هيئة تحرير الشام». غير أن تغيّر الظروف، وانخراط الرئيس الانتقالي في علاقات علنية مع قوى تنظر إليها بعض الفصائل باعتبارها «عدوّاً»، أسهما في تعقيد المشهد، الأمر الذي قد يفسّر الانقسام الظاهر داخل بعض الفصائل، بين عناصر اقتنعوا بالاندماج وآخرين تمسّكوا بالرفض. ويترافق ذلك مع استمرار المخاوف الإقليمية والدولية من وجود المقاتلين الأجانب في سوريا، ومن صعود بعضهم إلى مناصب قيادية قد تمنح التشدّد مساحة أوسع، ولا سيما أن عملية الدمج لم تُنهِ فعلياً هيكلية المجموعات المقاتلة السابقة ونفوذ قياداتها.

على أيّ حال، تبدو أزمة المقاتلين الأجانب مفتوحة على سيناريوات تفاقم جديدة، مع استمرار انفتاح دمشق على العواصم الغربية وتوسيعها تعاونها الأمني معها، في مقابل تزايد المخاوف من أن يستثمر «داعش» حالة الاحتقان المتصاعدة في أوساط الرافضين للاندماج، لمصلحته.

تبدو أزمة المقاتلين الأجانب مفتوحة على سيناريوات تفاقم جديدة (من الويب)



العراق

رفض كردي جامع لإجراءات بغداد
الزيدي يوسّع «مكافحة تهريب النفط»

السليمانية - **رسل الامين**

في ما يبدو محاولة لتظهير نوع من التوازن في إجراءات مكافحة تهريب النفط، والردّ على الاتهامات بتسييس هذه العملية على خلفية ما شهدته منطقة جرف الصخر، أصدر رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، أول من أمس، حزمة قرارات أعادت فتح النزاع بشأن حدود صلاحيات أربيل في إدارة الموارد والمعابر. وبموجب تلك القرارات، أعفى رئيس «هيئة المنافذ الحدودية»، عمر الوائلي، وقائدَا عمليات كركوك وشرطتها، وآمر لواء شرطة الطاقة الأول ومعاونَون، وعدد من المسؤولين الأمنيين، من مهامهم، فيما سُحبت يد المدير العام لشركة «نفط الشمال» ومعاونَيه إلى حين استكمال «هيئة النزاهة» تحقيقاتها. كذلك، وجّهت الحكومة بإغلاق المعابر غير الرسمية، وحصر موافقات تصدير النفط الخام والمشتقات بوزارة النفط العراقية، وتسليم إدارة المنافذ الحدودية إلى الهيئة الاتحادية، وتكليف وزارة النفط بإدارة الحقول التابعة لها في كركوك وينينوى وصلاح الدين وديالى، بما فيها المواقع الخاضعة أمنياً لسلطة الإقليم. أيضاً، وجّه الزيدي بتدقيق عقود بيع المشتقّات النفطية المُبرمة بين شركة «نفط الشمال» وشركات خاصة، ومطابقة الكميات المجهّزة إلى مصفاتَي بازيان وكار مع الكميات المُتسلَّمة، والتحقيق في مبالغ صُرفت لحراس مدنيين لحماية الأنابيب تقول المعلومات الحكومية إنهم غير موجودين فعلياً. كما شملت التحقيقات تصدير منتجات نفطية عبر منافذ الإقليم من دون فحوص مختبرية.

واستندت الحكومة، في تحرّكها، إلى تقرير استخباري يتحدّث عن مسارات لتهريب النفط والمشتقّات من كركوك والسليمانية في اتجاه أفغانستان، وأخرى تمرّ عبر فيشخابور نحو تركيا، رُصدت على مدى سنوات، وهو ما يطرح تساؤلات عن حجم ما نُفّذته شبكات التهريب والجهات التي وفّرت لها التسهيلات أو الحماية، وكانت تغيّرت خريطة السيطرة على مواقع نفطية في كركوك وينينوى ومناطق أخرى بعد عام 2003، ثمّ خلال الحرب على تنظيم «داعش» عام 2014، حيث بقيت تبعية تلك المواقع الإدارية وطريقة إدارة إنتاجها موضع خلاف بين الطرفين. وفيما لا تزال المعلومات المتّصلة بالتهريب قيد التحقيق، ولم تتحوّل جميعها إلى نتائج قضائية مُعلنة، منحت المحكمة الاتحادية العليا، أمس، التحرّك الحكومي سنداً دستورياً في جانب مهمّ من النزاع؛ إذ أكدت أن حماية الحدود الدولية وتأمينها من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وأن للأخيرة حق نشر قواتها وإدارتها على الحدود مع دول الجوار، بما فيها المناطق الواقعة ضمن إدارة الإقليم، إلى جانب حقها في الإشراف على جميع المنافذ الحدودية، وإنشاء منظومة وطنية موحّدة لأتمتة الجمارك. وفي ملف النفط والغاز، أكدت المحكمة ملكية جميع العراقيين لهذه الثروة، ومسؤولية الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة عن إدارتها وفق الدستور، مع صلاحية وزارة النفط والجهات الرقابية الاتحادية في الإشراف والتدقيق على الحقول والعقود وعمليات الإنتاج والتسويق والتصدير.

وفي هذا الإطار، بيّن القاضي السابق والخبير القانوني، علي التميمي، لـ«الأخبار»، أن الدستور يميّز بين الاختصاصات الاتحادية الحصرية التي حدّدتها المادة 110، وتلك المشتركة التي نظّمتها المادتان 114 و115، وصلاحيات الإقليم في المادة 121 التي تشمل ما لا يدخل ضمن الاختصاصات الحصرية. ويضيف أن المادتَين 111 و112 تحدّدان إطار إدارة النفط والغاز، على نحو يجعل الملكية لجميع العراقيين والإدارة قائمة على الشراكة والتوزيع المنصف للإيرادات، مشدّداً على أن الخلاف بين بغداد وأربيل ينبغي أن يُحسم عبر القضاء المختص، لا عبر تفسيرات سياسية متعارضة، وذلك انسجاماً مع دعوة «مجلس القضاء الأعلى» إلى الالتزام بالدستور.

> **إقالات ووقف عن العمل في «نفط الشمال» والحقول والأمن والمنافذ الحدودية**

وفي المقابل، سارعت القيادات الكردية إلى رفض الإجراءات الحكومية. ووصف رئيس حكومة الإقليم، مسرور بارزاني، القرارات بأنها غير مقبولة ومخالفة لما جرى بحثه مع بغداد، فيما دعا رئيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني، إلى الاحتكام إلى الدستور، محذّراً من قرارات تنطلق من اعتبارات شخصية. ورغم الخلافات العميقة بين «الديمقراطي» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، إلا أنهما توحّدا على رفض تحرّكات بغداد، واكّدا في بيان مشترك أن «أيّ انتهاك لحقوق ومكتسبات إقليم كردستان العراق يمثّل خطاً أحمر». ومع ذلك، يعتقد القيادي في «الاتحاد» برهان شيخ رؤوف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «التعامل مع الإجراءات يجب أن يفصل بين حماية الإقليم بوصفه كياناً دستورياً، وبين مكافحة تهريب النفط والفساد»، مؤكداً تمسّك حزبه بالنصوص الدستورية، ودعمه في الوقت نفسه لرئيس الوزراء في اتخاذ إجراءات حازمة بحقّ كلّ من يضرّ بالمال العام. أمّا القيادي في «الديمقراطي» وفاء محمد كريم، فيرى، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الحقوق الدستورية للإقليم قضية مشتركة بين القوى الكردية لا تُسقطها الخلافات الداخلية، وأن القرارات الأخيرة تمسّ صلاحيات الإقليم ومكانته»، داعياً إلى معالجة الخلاف مع بغداد بالحوار.

من جهته، يحذّر المحلل السياسي الكردي، ياسين عزيز، من التعامل مع الإقليم بوصفه «محافظة خاضعة للإدارة المركزية»، معتبراً أن «وجود تجاوزات داخله لا يبرّر الخروج عن الإطار الدستورية». لكنه يدعو إلى محاسبة المتورّطين في التهريب والفساد أيّاً كانت مواقعهم، مشيراً إلى أن اتهامات التهريب تطاول مناطق عراقية أخرى، بينها جرف الصخر، ومسارات يثار فيها دور أطراف إقليمية، رافضاً تحوّل الأزمة إلى مواجهة أمنية أو وسيلة للإضرار بالمواطنين.

في رثاء النكتة السياسية عند نبيل رجب: وداعاً للزلابية!

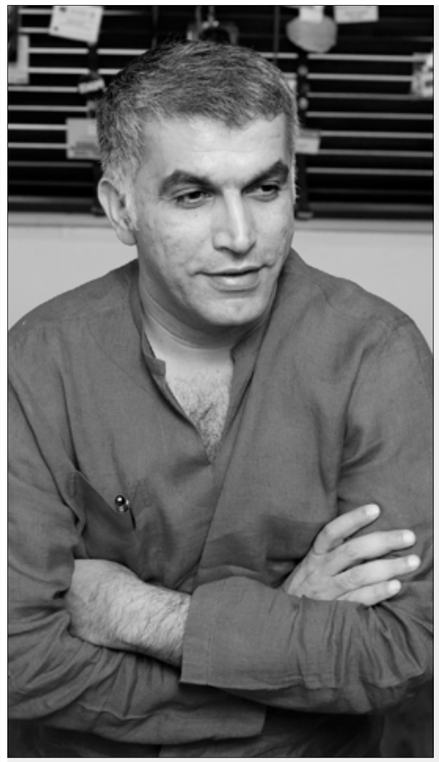

صالح شهاب *

فكّرت كثيراً كيف أرثي نبيل رجب [1]. في كتابه «دعوة للضحك»، يقول فؤاد خوري إن «الطرفة تجعل الإنسان يبكي»، وإن في استعادة القصص المضحكة علاجاً: «أعد نفسي بالضحك دائماً... حتى في وجه الموت!». كانت روح نبيل المرحة ودعابته جانباً مستقرّاً من قوّته ومقاومته للظلم والجبروت، وللتهديد والوعيد. كان نقده اللاذع والجريء للملك وعمه وقائد الجيش، أكثر ما جعلهم أضحوكة، وعكّر عليهم «انتصاراتهم».

نحن هنا نروي نكتة نبيل، لنضحك على الملك، ونتعافى من الموت!

النكتة على الملك

جمع نبيل بين الهجوم السياسي المباشر والسخرية اللاذعة من الملك ورئيس الوزراء والمشير (قائد الجيش) وكذلك وزير الداخلية. ملأ نكاته عليهم من التحقير السياسي والاستخفاف والمفارقات الهزلية بلهجة شعبية ساخرة جرّدتهم من هالتهم ونالت من مكانتهم وهيبتهم، ليجعل من الضحك نفسه وسيلة للمواجهة والتحدّي.

قال مرّة إنّه يقدّم «اعترافات جاهزة» للسلطات سلفاً بأنّه وصف الملك حمد بالطّاغية، وسخر من عجزه عن إقالة رئيس الوزراء الذي يصفه بـ«عمه الفاسد». صوّر نبيل رجب الملك بأنّه حاكم لا يملك زمام حكمه. قال مرة إن البحرين هي البلد الوحيد الذي «يغيّر شعبه عوضاً عن حكومته»، مطالباً الملك ورئيس الوزراء، بالرحيل.

أما القائد العام للجيش، المشير خليفة بن أحمد، فجعل من رتبته وبطولاته مادةً للهزل، مصوّراً بأن معركته العسكرية الكبرى كانت إزالة قبة قبر الشيخ الجمري، باعتبارها تهديداً للأمن القومي، يخاطبه مرة بـ«يا مشير يا أبو الفطاحل»، ومرّة «ميشو»، ولا يتورّع عن تسفيه تصريحاته بالقول «كيف يمكن لشخص يجمع بين التعليم والثقافة والنباهة والغباء، أن يكون وزيراً للدفاع».

«شوف السنع يا وزير الداخلية»، هكذا يخاطب نبيل رجب، راشد بن عبد الله، حين يضع مقاطع لجرائم قوات الأمن. طالب نبيل وزير الداخلية بإعادة هواتف المحتجّين ومحافظهم ونقودهم التي سرقها عناصر الأمن، وعدم اعتبارها «غنائم حرب». أدخلت هذه السخرية نبيل رجب السجن لمدة أسبوعين بتهمة إهانة الداخلية.

«الجمبزة» و«تن تن تنن»

وظّف نبيل رجب بذكاء الشعارات الرمزية لثورة البحرين، حتى حوّل نغمة «تن تن تنن» الشهيرة (استخدمها المتظاهرون بديلاً عن شعار «يسقط حمد»)، إلى لازمة طريفة، ووعد بأن يطلب من سائق التاكسي في لبنان أن يزمّر بها احتفالاً بوصول حسابه إلى 100 ألف متابع.

وكتعبير عن الافتخار بانتمائه، يصر نبيل رجب بشدّة على الكتابة بلهجة «البحارنة» الدارجة، إذ يعتبر ذلك أفضل رد على من يهزأ بها.

إحدى ألطف الأوصاف التي استخدمها نبيل باللهجة البحرانية كانت «الجمبزة» أو «الجمبازي»، أي المحتال والمخادع والمتلاعب (اللوفكجي باللهجة اللبنانية)، وهو وصف ينطوي على سخرية مضحكة. علّق مرّة على تصريح للملك «اترك عنك الجمبزة» وكرره عن فواز بن محمد وزير الإعلام حينئذ، كما وصف بعض الخطب الدينية بـ«جمبزة شيوخ الفتنة».

تمويل من إيران

رد نبيل بالتنكيت على اتهامه بالارتباط بإيران وتلقّي التمويل منها، فقال مرّة إن سعر كل زجاجة مولوتوف كان 15 ديناراً مع وجبة جلو كباب، واشتكى من أن الإيرانيين يدفعون بالتومان بينما هو يريد الدولار. وفي اتهام بشأن تلقي أموال من مأتم العجم عبر أحد أقربائه قال إن المعاملة المالية الوحيدة بينهما كانت عشرين ديناراً لشراء خبز محلّى من ستارة.

وحين دعاه أحدهم إلى الرحيل إلى إيران وسوريا، أجابه «كيف أرحل وأنا ممنوع من السفر!» بل أعرب عن رغبته في قضاء أسبوعين في إيران، شريطة أن يتكفّل مخاطبه بتذكرة السفر ومصاريف الفندق ووجبات الجلو كباب.

تفطيس الجواسيس

كان عناصر المخابرات والبلطجية يفرقون نبيل رجب بمكالمات التهديد والشتم. في بعض المكالمات يهتف المتّصل في أذنه «الشعب يريد خليفة بن سلمان»، فيرد عليه نبيل أنّه بحث عن خليفة في كل مكان، حتى داخل الخزائن، لكنه لم يجده. يهتف في أذنه آخر «يسقط نبيل رجب» فيكون ردّه «أسقط من أين؟ للعلم لست أنا من هو ماسك كرسي الحكم 40 سنة».

يقول إنّه يخشى أن يكون هناك جواسيس مختبئون داخل حاسوبه «أفكّر فأطّس (أغرق) الجهاز في الماء وأفتك (أتخلّص) من الجواسيس»، كما قال إنّه يخشى أن يأخذ الجهاز للصيانة فيظهر في اليوم التالي على برنامج سعيد الحمد بتلفزيون البحرين معترفاً ومعتذراً.

الزلابية

ضربته قوات الأمن بعد تظاهرة ثم حملته إلى المستشفى، ولاحقاً صرحت بأنها وجدته مستلقياً في الشارع، ما أثار موجة من السخرية. من المضحك أن الناس في شارع باب البحرين كانوا يراقبون الشرطة باستغراب يحملونه وهو يرفع إشارة النصر! ضحك نبيل من مشهد حمل الشرطة له «أحدهم أصابه الديسك، فيما غرّس الآخر في الرمل».

> **تختصر نكتة نبيل رجب تاريخ 15 عاماً من عذابات البحرينيين وهي محنٌ لا تزال في أشدّها حتى اليوم**

حوّل رجب الزلابية من حلوى شعبية إلى مفردة ساخرة لازمت خطابه، رغم أنّه اعترف لنا شخصياً بأنّه لا يحبّها أصلاً! أحد الأقلام المأجورة اتّهمه بتضخّم الأنا فكان ردّه عليه «هل تعلم ما هي المواد المستخدمة في صناعة حلويات الزلابية؟»، ليكرّس نمطاً من السخرية يقوم على الاستخفاف بخطاب المطبّلين، وتسفيهه والحط من قيمته. منذ ذلك الوقت كرّر نبيل الأسلوب نفسه في الرد على كل من يستحق «عطني زلابية».

امتدّ توظيف الزلابية إلى محاكاة الشعارات السياسية، فرفع شعار «الشعب يريد الزلابية»، وجعلها «خطاً أحمر»، واقترح أن يحكم البحرين «عنايات» بائع الزلابية في فريق الحطب. كما مازح متابعيه بالانقلاب على وعود توزيع الزلابية كما انقلبت السلطة على الدستور. وفي الاحتجاجات، جعل صوانٍي الزلابية جوائز للمناطق الأكثر حراكاً وصموداً، ناذراً أن يحمل صينية على رأسه لأهالي سترة.

وجوه يومئذ ضاحكة

ضحك نبيل رجب على رموز النظام، كما ضحك مع الأصدقاء. على حسابه في «تويتر»، سنجده يضحك حتى على عائلته الأرستقراطية الموالية تاريخياً للنظام «ينطبق على عائلتي المثل «لا حظت برجيلها ولا خذت سيد علي»» أي «لم تسلم من ألسن الناس نتيجة دعمها التاريخي لكم ولم يسلم أبناؤها من سجونكم».

ضحك أيضاً مع الناشطة زينب الخواجة [2]: «ألا يكفيك أننا سمّينا الراوندبوت دوار زينب الخواجة». ومع المتظاهرين حين سخر من تفجير أسطوانة غاز قرب منزله كل يوم: «يبدو أن بعض الشباب في بني جمرة يعتقدون أن بيتنا تابع لوزير الداخلية».

نكّت نبيل حتى على نفسه حين فقد محفظته في سيارة أجرة بواشنطن: «يا شماتة الحكومة فيني»، وقال إنّه ليس متحسّراً إلا على ما فيها من «تومين» (جمع تومان، وهي العملة الإيرانية)!

تختصر نكتة نبيل رجب تاريخ 15 عاماً من عذابات البحرينيين، وهي محنٌ لا تزال في أشدّها حتى اليوم. بين اللعب على الألفاظ وفضح التناقضات تتبدّى سخرية تتجاوز إضحاك النّاس إلى تجريد السلطة وخطابها من الهيبة. إنّه هجاء سياسي كان أبلغ وأشد وألم للسلطة من توثيق أسماء المعتقلين وضحايا التعذيب.

هذا أول نعي أضحك وأبكي وأنا أكتبه، لكني أسلّي نفسي بما قاله الشيخ سلامة عبد القوي [3] حين وقف على جثمان نبيل رجب: «وجهه مشرق مبتسم وكأنّه لم يمت.. إن بينه وبين الله سرّاً» (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ). كان وجه نبيل ضاحكاً مبتسماً في هذا العالم، وسيبقى ضاحكاً مستبشراً مطمئناً عند الله في العالم الآخر. سيظل يضحك هناك على الظلمة والطواغيت والمتكبّرين والخونة وعديمي الوفاء، ومحتكري الإيمان والحقيقة!

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ*ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً*فَادْخُلِي فِي عِبَادِي*وَادْخُلِي جَنَّتِي)

* كاتب بحريني

[1] نبيل رجب (1964-2026)، داعية حقوق إنسان بحريني، مشهور دولياً، اعتقله النظام مرّات عدّة على خلفيّة حراكه الضخم في الدفاع عن السجناء السياسيين والوقوف في وجه الانتهاكات بعد قمع ثورة اللؤلؤة 2011. شكّل نبيل ظاهرة فريدة، في عقيدته بحقوق الإنسان، وموقعه كمدافع عنها، مصرّاً على مواجهة الاستبداد والقمع، بكل الطرق ومهما كانت التضحيات. تحوّل نبيل رجب إلى أيقونة تاريخية، لأنّه الصوت الوحيد الذي لم تستطع الحكومة إخماده في أعتى موجات القمع والترهيب. حصل نبيل على دعم دولي كبير، وكان مسؤولون رفيعون بالإدارة الأميركية يطالبون بالإفراج عنه، ويزورونه في منزله. اعتقل لآخر مرّة عام 2016 وبقي في السجن حتى العام 2020. توفي بسكتة قلبية مفاجئة يوم الثلاثاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، في منفاه الطوعي بإسطنبول.

[2] زينب الخواجة: ابنة الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجة، شريك نبيل رجب في العمل الحقوقي ورفيق دربه. نشطت زينب بكثافة إلى جانب نبيل وتعرضت للاعتقال مرات عدة، حتى غادرت البلاد.

[3] الشيخ سلامة عبد القوي: رجل دين مصري يعيش في إسطنبول، من الداعمين لمقاومة إسرائيل ومن منتقدي الأنظمة العربية. تعرّف الشيخ سلامة على نبيل رجب في الأشهر الأخيرة وتطورت بينهما صداقة ومحبة. نعاه في أكثر من فيديو مؤثر.

كلمات متقاطعة 5240

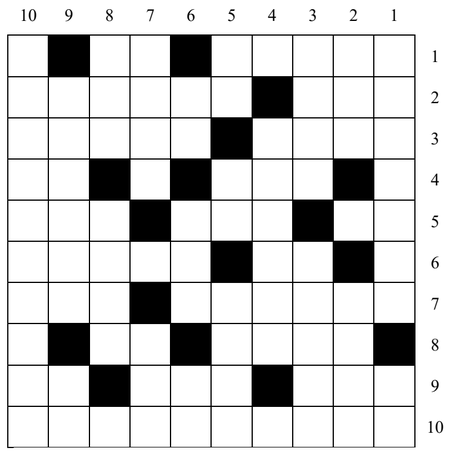

أفقيا

1- إحسان وفضل – حسب المال – 2- سلاح قديم – لباس تقليدي ياباني – 3- من الحشرات – مدينة إيطالية – 4- حذاء بالإنجليزية – عمر – 5- والدة – أرض هشيم – قاتل متسلسل انكليزي عُرف بالسفاح – 6- متشابهان – يهدموا الحائط – 7- نهر لبناني – حص – 8- من أسماء السيف – مثل ونظير – 9- طائر الشؤم – إكتمل رأيه – حديقة الحيوانات بالإنجليزية – 10- حفرها فرديناند دي ليسبس تصل البحر الأحمر بالمتوسط

عمودياً

1- معركة إنتصر فيها سليم الأول على المماليك – من الحشرات – 2- شيّد البيت – إله مصري – 3- أراض واسعة – خاصمها أشد الخصومة – 4- عائلة روائي ألماني راحل جمع بين التعبيرية والمستقبلية – 5- حلّ العقدة – إثنان بالإنجليزية – بلدة لبنانية في قضاء عكار – 6- نعم بالإنجليزية – ريح طيبة – قطعة أرض محددة – 7- عاصمة عربية – نقيض سفد – 8- طابق في بناية – صرار الليل – 9- مواطن من بلد أوروبي – هيئة الملابس – 10- ملك إسباني سابق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اليباب – لما – 2- وجد – مرسيدس – 3- لوسي – غار – 4- وج – جنين – ما – 5- متع – بلسم – 6- برج العرب – 7- أفرح – ني – نب – 8- واصا – 9- مر – فول – نيد – 10- هور الحمار

عمودياً

1- اولوف بالمه – 2- لجوج – رف – رو – 3- يدس – مجري – 4- يجتاح – فا – 5- ام – نعل – غول – 6- برغي – عن – لح – 7- سان بريو – 8- لير – لب – انا – 9- مد – مس – نصير – 10- اسلام اباد

sudoku 5240

	9		8		6		2	
1		5						6
2				7			1	8
		2	3				7	
9				8	1	4		
4	7				5			9
		1						7
	4			6		8		
5		8			7		6	3

حلول الشبكة السابقة

7	2	5	8	6	3	1	4	9
6	3	1	7	4	9	5	2	8
4	8	9	2	5	1	7	6	3
1	7	8	6	9	4	3	5	2
5	9	6	3	7	2	8	1	4
3	4	2	1	8	5	6	9	7
9	1	3	5	2	8	4	7	6
2	5	7	4	3	6	9	8	1
8	6	4	9	1	7	2	3	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 537

كلمة السر من 5 حروف: دار أزياء إيطالية فاخرة

ارماني – اناقة – انوثة – بدلات – ديور – دور – ذوق – رالف لورين – زي – شانيل – شبك – عطور – غوتشي – فالنتينو – فندي – فورد – فن – مؤسسات – ملابس – سموكينغ

ن	ي	ر	و	ل	ف	ل	ا	ر	ي
ف	ا	ل	ن	ت	ي	ن	و	ش	ف
ر	ي	ن	ا	م	ر	ا	ت	ن	ب
ي	ش	ا	ن	ي	ل	و	د	ة	م
ز	ف	ق	ف	س	ع	ي	ر	ق	ؤ
ن	و	و	ب	د	ع	ا	و	ا	س
ذ	ر	ا	ش	ي	ك	ط	د	ن	س
د	ل	ة	ث	و	ن	ا	و	ا	ا
م	س	م	و	ك	ي	ن	غ	ر	ت
ت	ا	ل	د	ب	ا	د	ي	و	ر

حلول الشبكة السابقة: البشارة

عملية حسابية 537

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

21	X		÷		=	15
X		X		X		
	X		+		=	81
÷		–		÷		
	+		÷	3	=	11
=		=		=		
9		99		14		

حلول الشبكة السابقة

19	+	18	–	6	=	31
X		X		X		
4	X	5	X	4	=	80
÷		÷		÷		
2	X	6	X	3	=	36
=		=		=		
38		15		8		

شبكة العنكبوت 537

إعداد نعوم مسعود

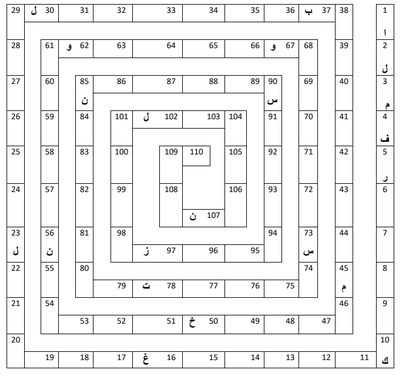

1 – 5 المهرب
4 – 16 طبيب كندي اكتشف الإنسولين لعلاج مرضى السكري
16 – 24 دولة في أميركا الوسطى بين المكسيك وهندوراس
وبليز والسلفادور
23 – 27 عاصمة بوليفيا الإدارية ومقر الحكومة
26 – 30 احدى ادوات النحات
30 – 47 شاعر عربي مخضرم وصحابي من أصحاب المعلقات
45 – 56 ممثلة مصرية راحلة لقبت بـ« حسناء الشاشة » اول افلامها « ليلة غرام »
54 – 58 عملة عربية
57 – 62 شركة نفط وغاز طبيعي سعودية مشهورة
61 – 67 العاصمة الاقتصادية لدولة سريلانكا
66 – 75 عاصمة بابوا غينيا الجديدة
74 – 78 عاصمة عربية
78 – 85 جمهورية روسية عاصمتها قازان
84 – 88 محب نفسه
87 – 97 ولاية اوسترالية عاصمتها سيدني
97 – 100 عنصر كيميائي يُعتبر مادة شديدة السمّية
100 – 107 امبراطور المغول حفيد جنكيزخان ومؤسس سلالة يوان في الصين
105 – 110 مدينة عراقية على حدود ايران ومركز قضاء في محافظة ديالى

حل شبكة العنكبوت السابقة

الاغر – غريغور يوهان مندل – دليلي احتار – اراك عصي الدمع – معرة النعمان – مانا غوا – وادي زم – زمهرير – رامي شعلان – اشرف عبد الباقي – فيتولي – ليماسول – ولنغتون – ناموس – سانتوريني – نيقيا – بالو – لومبير

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5240

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ملحن أميركي (1949-2019) واستاذ جامعي. كان عضواً في الأكاديمية الأميركية للفنون والآداب

8+3+2+4 = تخت ■ 7+6+11+1 = من عوامل الشمس ■ 5+10+9+7 = فاكهة بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **ريم البارودي**

سينما

أفلام لبنانية في «متروبوليس»: عن الحرب والذاكرة والهوية والحريات الفردية

تستضيف سينما «متروبوليس» تظاهرة Catch It Again حتى 29 تشرين الثاني (نوفمبر)، وتعيد فيها عرض سبعة أفلام لبنانية طويلة وخمسة قصيرة. البرنامج الذي بدأ في 23 تشرين الثاني، يمتدّ على أجيال وأساليب متباعدة. دراما اجتماعية صاغت ذاكرة جمهور مطلع الألفية، وكوميديا سوداء تسخر من تحالف السياسة والمال المشبوه، ووثائقي ينبش أرشيفاً، وأفلام عن الحرب الأهلية التي لم تُغلَق ملفاتها بعد. وتضيف الدورة هذا العام فقرة مخصّصة للفيديو كليب اللبناني، بوصفه مختبراً للتجريب البصري والصوتي يتخطّى وظيفته الترويجية

شفيق طبارة



«رصاصة طايشة» (جورج هاشم، 2010)

الجمعة 27 تشرين الثاني ـ الثامنة مساءً

تستعدّ نهى (نادين لبكي) لزفافها في الهدنة الكاذبة في صيف 1976. الابنة التي اقتربت من «العنوسة»، كأختها من قبلها، ستلتحق باخر قطار. قبل اسبوعين من العرس، وفي ختام نهار أحد طويل، سينقلب مصير العائلة. يقيم شقيقها الأكبر عشاء احتفاء بها. لكن نهى حسمت أمرها، لم تعد تريد الزواج. يبدو الاقتتال الأهلي في البداية مجرّد خلفية للحكاية، ثم يتّضح تدريجياً أنه يحرّك كل خيوطها. يقود هاشم مشاهده عبر ليلة مشحونة تتساقط فيها الأقنعة واحداً تلو الآخر، وتجد نهى نفسها محاصرة بين مليشيات، ومجتمع محافظ لا يرى في المرأة أكثر من عقد زواج. يصنع هاشم فيلماً نفسياً يتسلّل إلى المشاعر منذ لقطاته الأولى ولا يغادرها.



«لمن أتين قبلنا» (محمد عبدوني، 2025)

السبت 28 تشرين الثاني — السادسة مساءً

يستعيد وثائقي محمد عبدوني سير أربع نساء عابرات جنسياً عشن في المدينة الخارجة من الحرب، ويمدّ خيطاً يغطّي أربعة عقود من أعمارهن ومعاركهن اليومية. يتعامل عبدوني، الآتي من التصوير الفوتوغرافي، مع شريطه كالبوم مفتوح. صور من الأرشيف الشخصي للنساء، ولقطات فيديو منزلية من أرشيف عائلته هو. وبين شهاداتهن يمرّر سيرته الخاصة، من طفولته إلى أسئلته حول الجذر حين كبر. تستعيد الراويات كورنيش الروشة يوم كان ملاذاً للمختلفين على شاطئ المدينة، ويتذكّرن صديقات رحلن، ويتأمّلن حيوات عشنها وسط الاقتتال والفوضى والمجهول.



«قبل ما يوصلوا» (أشرف مطاوع، 2024)

اليوم ـ الثامنة مساءً

بيت فارغ، وساعات قليلة قبل عودة الأهل. هذا كل ما يريده سامر (نسيم بشّا) حين يدعو رنا (تمارا حاوي) إلى منزل العائلة. لكن الخارج لا يستأذن. زوّار يطرقون الباب، وهلوسات تتسلّل إلى المشهد، والواقع الثقيل يقتحم اللحظة الحميمة ويفسدها مرة بعد مرة. ينقلب النهار الموعود إلى اختبار عسير، يواجه فيه الحبيبان مخاوفهما ورغباتهما، والضغوط الاجتماعية التي تحدّد سلفاً ما يحق لهما وما لا يحق.



«صورة لشرفٍ ما» (مارسيلو غومير، 2014)

الجمعة 27 تشرين الثاني ـ السادسة مساءً

يقتبس المخرج البرازيلي مارسيلو غوميز رواية مواطنه اللبناني الأصل ميلتون حاطوم، ويصوّرها بالأبيض والأسود. نحن في عام 1949، وشبح الحرب يخيّم فوق البلاد. إميلي (وفاء سيلين حلاوي) راهبة كاثوليكية ينتزعها شقيقها إمير (زكريا كعكور) من الدير ليبحرا معاً نحو البرازيل. الأبوان قُتلا، وما من شيء يستبقيهما هنا. تتردّد إميلي أولاً، ثم يتبدّل كل شيء على متن السفينة حين تقع عينيها على عمر (شربل كامل)، تاجر الأقمشة المسلم الآتي من طرابلس. في البرازيل، تقنع إميلي أخاها بالإبحار نحو ماناوس، في قلب الأمازون، لتلحق بعمر. يتجدّد الصدام وتُطلق رصاصة. امرأة من السكان الأصليين تقود الثلاثة إلى قريتها، حيث يُنقذ معالج محلي حياة إمير. يروي غوميز حكاية مثلث حبّ كلاسيكي، لكنه يكشف عبرها كيف يُستخدم الدين والانتماء سلاحاً يغطّي على الغيرة والتملّك.

Catch It Again

حتى 29 تشرين الثاني (نوفمبر) ـ سينما «متروبوليس» (مار مخايل ـ بيروت) ـ للاستعلام: 81069530

خمسة أفلام قصيرة

السبت 28 تشرين الثاني
الثامنة مساءً

◄ «موج 98»
إيلي داغر

عمر شاب يختنق في ضاحية من ضواحي بيروت المقسومة، إلى أن يقوده اكتشاف غامض نحو أحشاء المدينة. هناك يغوص في عالم ملاصق لحياته ومنفصل عنها في آن، ويصارع كي لا يفقد روابطه وإحساسه بالبيت. الشريط الذي نال السعفة الذهبية للفيلم القصير في «كان» قبل أكثر من عقد، ما يزال من أجمل ما صنعه التحريك عن هذه المدينة.

◄ «آخر واحد»
كريم الرحباني

توفيق ثمانيني يعيش وحيداً، تطرق بابه جارة شابة جذّابة ظنّاً منها أنه بيت آخر. خطأ عابر يكفي ليوقظ فيه شهوة حياة نامت طويلاً، ويدفعه إلى أزمة منتصف عمر جاءت متأخرة بعقود.

◄ «يرقة»
ميشال ونويل كسرواني

في ليون، تتقاطع طريقا امرأتين من بلاد الشام، يجمعهما المنفى وتفرّقهما الريبة في البداية. شيئاً فشيئاً تكتشفان أن وطنَيهما مربوطان بخيط أقدم من الحدود الحديثة: طريق الحرير. عن هذا الفيلم حملت الشقيقتان كسرواني الدبّ الذهبي للفيلم القصير في مهرجان برلين (2023).

◄ «جيم 1983»
جورج أبو صعب

بيروت 1983، جيم طفل في السابعة يستدعي من خياله بطلاً خارقاً يساعده على التغلّب على واقع الحرب.

◄ «كلّ هذا الموت»
فادي سرياني

مسنّ بيروتي يفتتح نهاره بصفحة الوفيات ويمضيه في مجالس العزاء. طقس يبدو غريباً، ثم تنكشف تدريجياً رحلة حداد على حبيب، وبيت، ومدينة بأكملها.

مرآة الغرب

غزل بالديمقراطيين وتنصّل من «ماغا»

إيلون ماسك يتلو فعل الندامة!

بعد إنفاق مئات ملايين الدولارات لدعم الجمهوريين، يتنصّل إيلون ماسك من حركة «ماغا»، مبدياً ندمه على خياراته الانتخابية. تحوّلٌ في الخطاب يتزامن مع تبدّل موازين القوى في واشنطن، ويطرح تساؤلات حول ارتباط ولاءات المليارديرات السياسية بمصالح إمبراطوريته الاقتصادية، في ظلّ اعتماد شركاته على العقود الحكومية والحوافز المالية التي تمنحها الدولة



تبرّع إيلون ماسك بما يقارب 500 مليون دولار لدعم الجمهوريين في الانتخابات النصفية الأميركية (جيم فونديروسكا ـ «نيويورك تايمز»)

علي سرور

كما جرت العادة خلال العقود الماضية، نظّمت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية قمّة «ديل بوك» الأسبوع الماضي. وجمع المؤتمر السنوي، بنسخته الخامسة والعشرين، قادة الأعمال والسياسة والتكنولوجيا. لكن خلافاً للنسخ السابقة، حظيت القمّة بمواكبة إعلامية استثنائية، بعدما حوّل إيلون ماسك مشاركته عبر الفيديو إلى جلسة مصارحة سياسية غير تقليدية على الهواء مباشرة. ماسك، أغنى أثرياء العالم والداعم الأبرز لحملة الرئيس دونالد ترامب الانتخابية في عام 2024، عبّر عن ندمه الشديد إزاء إنفاق مئات ملايين الدولارات لدعم المرشحين الجمهوريين في الانتخابات النصفية الأخيرة. واستأثرت مشاركة مالك شركة «سبايس إكس» باهتمام إعلامي واسع، لا سيّما بعدما أدلى باعترافات صادمة مثل وصفه سياساته السابقة بـ «الحماقة الكبيرة»، وتنصّله الصريح من التبعية لحركة «ماغا» المحافظة. حاول قطب التكنولوجيا تقديم شهادة إبراء ذمّة سياسية، في مسعى لإعادة تموضعه على الخريطة السياسية الأميركية، وفتح قنوات تواصل مع المعسكر الديمقراطي الذي خرج متسيّداً في الانتخابات الأخيرة، وباتت حظوظه أوفر لاستعادة البيت الأبيض بعد عامين.

إلى جانب ذلك، شكّلت الخسارة الجمهورية المدوّية في ولاية تكساس ضربة سياسية واقتصادية لماسك وحليفه ترامب على حدّ سواء. فـ «سبايس إكس» تتّخذ من منشأة «ستاربايس» في تكساس مقرّاً رئيسياً لها، فيما يمتدّ نفوذ شركات ماسك إلى قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على العقود الحكومية. ومع وصول المدّ الديمقراطي إلى واحد من أبرز معاقل الجمهوريين، بدا أن الرجل بدأ يستشعر تبدّل موازين القوى، فاختار القفز من القارب قبل اكتمال غرقه، لا سيّما أن مصالح شركاته قد تصبح عرضة لمزيد من التدقيق والضغوط السياسية، مع انتقال السيطرة على الكونغرس إلى الديمقراطيين وتراجع هامش المناورة أمام إدارة ترامب.

انقلاب ماسك

خلال قمّة «ديل بوك» في مدينة نيويورك، أجرى الصحافي أندرو روس سوركين مقابلات مع شخصيات بارزة في مجالات الأعمال والسياسة والتكنولوجيا والمال والثقافة، علماً أنّ المؤتمر يعقد امتداداً مباشراً للنشرة الإخبارية المتخصصة في الأعمال والسياسة التي تُصدرها صحيفة «نيويورك تايمز». ورغم وجود إيلون ماسك، وقت إجراء مكالمة الفيديو، إلى جانب دونالد ترامب في الصين للمشاركة في قمّة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، لم يجد مالك شركة تيسلا حرجاً في توجيه سهامه نحو الحزب الجمهوري. نفى الرجل المولود في جنوب أفريقيا انتماءه إلى حركة «ماغا»، مضيفاً أنّه إذا كانت الحركة تعني «الالتزام الأعمى» بسياسات الحزب الجمهوري، فإنّه لا يتبنى ذلك. أمّا في ما يتعلّق بالانتخابات الأخيرة، فعبّر ماسك عن ندمه الشديد، كاشفاً أنّه كان سيُنفق أموالاً أقلّ لو أتيحت له فرصة إعادة الدورة الانتخابية. ووصف إنفاقه أموالاً طائلة بأنّه تصرّف «أحمق للغاية» لأنّ الجمهوريين تعرّضوا لهزيمة ساحقة ولم يرَ عائداً كبيراً يتناسب مع ما أنفقه لدعمهم، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ النتيجة ربّما كانت ستكون أسوأ لولا أمواله. وتُشير التقارير إلى أنّ إنفاق ماسك في الانتخابات النصفية تجاوز 400 مليون دولار، فيما ذكرت بعض وسائل الإعلام أرقاماً تصل إلى عتبة 500 مليون دولار، ذهب معظمها لدعم الجمهوريين الموالين لترامب. ويُضاف إلى هذه المبالغ أكثر من 250 مليون دولار صرفها مالك منصة «إكس» لدعم حملة دونالد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية في عام 2024، ليتخطّى إجمالي إنفاقه السياسي خلال العامين الماضيين عتبة 750 مليون دولار وفق شبكة «سي إن إن». وكان يُفترض أن يُشارك في قمّة «ديل بوك» نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس، إلا أنّ مقدّم الفعالية أندرو روس سوركين أعلن أنّ فانس طلب منه العودة إلى واشنطن، على خلفية سلسلة الأعطال الواسعة التي شهدتها الولايات المتحدة وأثّرت على قطاعات النقل الجوي وخدمات «مايكروسوفت» و«وكالة الأمن القومي الأميركي» وغيرها.

مصالح على المحك

لا يمكن فصل هذا التحوّل في خطاب ماسك عن شبكة المصالح الاقتصادية التي تربط شركاته بمؤسسات الدولة الأميركية. فالرجل الذي قاد حملة تقليص الإنفاق الحكومي في إدارة ترامب، تستفيد شركاته في المقابل من مليارات الدولارات التي تضخّها الخزينة العامة عبر العقود والمساعدات والحوافز الضريبية. ووفق تحقيق نشرته صحيفة «واشنطن بوست» العام المنصرم، حصلت شركات ماسك على ما لا يقلّ عن 38 مليار دولار من العقود الحكومية والقروض والإعانات والإعفاءات الضريبية على مدى سنوات، فيما تتجاوز قيمة عقودها الحكومية القائمة 10 مليارات دولار. وتبرز «سبايس إكس» في صدارة هذه العلاقة، إذ تعتمد وكالة «ناسا» ووزارة الدفاع الأميركية على خدماتها في إطلاق الصواريخ ونقل الإمدادات إلى الفضاء، فضلاً عن العقود المرتبطة بالأمن القومي والأقمار الاصطناعية. أمّا شركة «تيسلا»، فتتأثر أعمالها مباشرة بالسياسات الحكومية المتعلّقة بالسيارات الكهربائية والحوافز الضريبية والرسوم الجمركية.

> يقدّم الرجل نفسه تارةً بوصفه مدافعاً عن حرية التعبير، وطوراً باعتباره حارساً لمستقبل الحضارة

ومع استعادة الديمقراطيين السيطرة على مجلسَي الكونغرس، تدخل هذه المصالح مرحلة أكثر حساسية. فالأغلبية الجديدة تملك أدوات رقابية وتشريعية تتيح لها فتح ملفات تضارب المصالح، ومراجعة العقود والإنفاق العام، واستدعاء المسؤولين التنفيذيين للمساءلة، إلى جانب تشديد الرقابة على قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة ومراكز البيانات. ورغم أنّ ذلك قد لا يصل إلى حدّ إلغاء العقود القائمة أو استهداف شركات ماسك مباشرة، لكنّه يضع الرجل أمام معادلة سياسية مختلفة، بعدما اعتاد الاستفادة من قربه الاستثنائي من البيت الأبيض. وفي تكساس أيضاً، قد تفرض الإدارة الديمقراطية الجديدة مراجعة أولويات الولاية في ما يتعلق بالتراخيص والحوافز والتوسّع الصناعي، وهي ملفات تمسّ مباشرة خطط شركاته.

لا ولاء يعلو فوق المال

تقلّبات ماسك السياسية لا تبدأ من قمّة «ديل بوك»، ولا تنتهي عند تنصّله من حركة «ماغا». في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وقف إلى جانب ترامب في بنسلفانيا معلناً أمام أنصاره: «أنا لست من ماغا فحسب، أنا ماغا المظلمة»، قبل أن يصف الانتخابات الرئاسية بأنّها معركة مصيرية لمستقبل الحضارة. وبعد أشهر قليلة، انقلب على حليفه نفسه، على خلفية خلافهما بشأن مشروع الإنفاق الحكومي، وذهب إلى حدّ القول إنّ ترامب كان سيخسر الانتخابات لولا دعمه، ملوّحاً بتأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم «حزب أميركا».

واليوم، بعدما أخفق الجمهوريون في الحفاظ على أغلبيتهم، يعود الرجل ليقدّم نفسه باعتباره معتدلاً لا ينتمي إلى الحركة التي كان يتباهى بقيادتها.

لا تكمن المفارقة في تبدّل مواقف رجل أعمال من حزب إلى آخر، بقدر ما تكمن في حجم النفوذ الذي تتيحه الثروة لأصحابها في توجيه الحياة السياسية، وفي قدرة أصحاب المليارات على التعامل مع الانتخابات باعتبارها استثمارات قابلة للربح والخسارة. فالرأسمالية التي يُروّج لها ماسك لا تعترف بالولاءات السياسية بقدر اعترافها بموازين الربح والخسارة، ولا تتردّد في تبديل حلفائها حين تصبح كلفة العلاقة أعلى من عائدها. وبينما يقدّم الرجل نفسه تارةً بوصفه مدافعاً عن حرية التعبير، وتارةً أخرى باعتباره حارساً لمستقبل الحضارة، تكشف تقلّباته أنّ البوصلة التي تحكم مواقفه لا تتجه بالضرورة نحو المبادئ التي يرفعها، بقدر ما هي مرتبطة عضوياً بمصالح إمبراطوريته الاقتصادية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 26 تشرين الثاني 2026 العدد 5936

في الصالات

السياسة والدين على طاولة الكوميديا
محمد الدايخ يدخل «منزل السيّد إبراهيم المحترم»

زكية الديراني

في فيلمه الجديد «منزل السيّد إبراهيم المحترم»، الذي ينطلق عرضه اليوم في الصالات اللبنانية، يوجّه الكاتب والمخرج محمد الدايخ رسائل سياسية واجتماعية ودينية بأسلوبه الساخر المعتاد. إذ يقارب العمل التطوّرات التي يشهدها البلد والعالم بدءاً من العدوان الإسرائيلي على لبنان والتحريض على النازحين، وصولاً إلى إغلاق مضيق هرمز على خلفية الحرب الأميركية ـ الإيرانية.

أزمات تحت سقف واحد

يروي «منزل السيّد إبراهيم المحترم» حكاية شاب يُدعى إبراهيم (محمد الدايخ)، يمتلك قناةً دينية، وقد تزوّج حديثاً من مريم (ترف التقي). لكن سرعان ما تندلع الحرب، ويهدّد العدو الإسرائيلي بقصف بيروت، فتتبدّل حياة الزوجين على إثر نزوح إخوة إبراهيم وصديقهما إلى منزلهما خوفاً من الاستهداف. وسرعان ما يستحيل هذا اللقاء العائلي صورةً مصغّرةً عن المجتمع اللبناني بكل تناقضاته ومشكلاته وتديّنه المزيّف.

الإعلام والسياسة في مرمى السخرية

ما يلفت في الفيلم هو تركيزه على دور الإعلام في التحريض على بيئة المقاومة. إذ يتوقّف عند الخطاب التحريضي لقناة mtv تجاه النازحين خلال الحربين الأخيرتين اللتين شنّهما العدو الإسرائيلي على لبنان. ويعرض، ضمن أحداثه، نشرة إخبارية لقناة تحمل اسم MTZ تستهين بأرواح الشهداء في إحالة إلى الشاشة اللبنانية التي يتّهمها الفيلم بالتحريض، معرّياً سياستها الإعلامية من دون مواربة.


محمد الدايخ وحسين القاووق في مشهد من الفيلم

في المقابل، لم يسلم رئيس الجمهورية جوزيف عون من سخرية الدايخ، الذي تناول مواقفه الوطنية وقد تحوّلت إلى مجرّد شعارات فارغة من المضمون. في أحد المشاهد المصوّرة في الشارع، يسير الممثلون تحت لافتة عريضة نُصبت بين الأبنية، مذيّلة بصورة عون وعبارة «خيارات الرئيس جوزيف عون الوطنية الثابتة». هكذا، يغمز الدايخ من قناة تلك الخيارات الوطنية التي لم يذق اللبنانيون طعمها بعد!

كوميديا تلفزيونية بعباءة سينمائية

يبدو «منزل السيّد إبراهيم المحترم» أقرب إلى عمل تلفزيوني منه إلى فيلم سينمائي. وكان في إمكان الدايخ تقسيمه إلى حلقات «سيت كوم» وعرضها على الشاشة الصغيرة. إذ يفتقر إلى عناصر الجذب السينمائي والتنوّع البصري، مقدّماً عملاً خفيفاً تدور أحداثه داخل مبنى يسكنه مسلم وحيد. يدور الفيلم في فلك المشاريع التي قدّمها الدايخ سابقاً، من «مرحبا دولة» إلى «مربط الفرس»، الذي عرضه أخيراً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان. لكن يُسجَّل للدايخ، خلافاً لكثيرين من زملائه، أنّه يحمل قضية محقّة في أعماله، ويعرّي الطائفية بمعالجة قلّما نجدها اليوم في السينما والتلفزيون. هكذا، يجد المشاهد نفسه أمام عمل، وإن تكرّرت ثيماته، يخرج من صلب معاناة واقعية ما تزال للأسف راهنة أكثر من أي وقت مضى.

يستكمل الدايخ في «منزل السيّد إبراهيم المحترم» مشواره مع الفريق الذي صنع نجاحه. ويطلّ حسين القاووق بشخصية مركّبة لرجل يعاني الإدمان على الكحول والحشيش، مقدّماً أداءً لافتاً رفع سقف الفيلم، فيما جاء حضور ترف التقي ناعماً، لتستكمل ثنائيتها مع الدايخ. وأضفى حسين الدايخ نكهة خاصة على شخصية المثقّف المولع بالقراءة. وأكمل كلّ من محمد عبدو، ونورهان بو ضرغام، ومونيكا خزام، وجوزيف زيتوني، وزوزو ياسين، ومهدي الدايخ، حكاية الفيلم بإمكانات إنتاجية متواضعة، ليبدو العمل، في نهاية المطاف، أشبه بجلسة حوار بين أصدقاء، من القلب إلى القلب.

على بالي



أسعد أبو خليل

أصبح مفهوم المواطنة من «المُوَض» الرائجة في التصدير الغربي إلى بلادنا. يتلقّفونها بنَهَم نظراً إلى سخاء التمويل. الألمان والفرنسيّون والأميركيّون والهولنديّون والبريطانيّون والكنديّون يروِّجون لها. هي قضيّة لـ«السيدة الأولى» في لبنان. مِن الضروري دحض المفهوم وتفنيده.

1) النقد الماركسي: إنّ اللّيبراليّة لا توفّر إلّا مساواة شكليّة من دون التصدّي للظّلم والتمييز. نحن في بلاد يرفض فيها مسيحيّون (والكنيسة) بَيع أراضٍ للمسلمين. المواطنة لا تحلّ الطائفيّة. والظّلم الطبقي خارج سياقها. ويريدون معارضة مهذّبة تخاطب الدولة ولا تغيِّر جذريّاً. المساواة نظرية.

2) النقد الغرامشي: المواطنة تخلق طاعة للنظام القائم وتوفّر تصنيع الخنوع.

3) النقد النيوليبرالي: المواطنة تفرض مطالب على الفرد لا على الدولة. عليه أن يقوم بواجبه لتحرير نفسه.

4) النقد ما بعد الكولونيالي: في دول ما بعد الاستعمار: النضال كان عَبر احتجاجات غير شرعية وليس عَبر «إن جي أوز» وكان هناك احتلال لأبنية وتمرّدات. الغرب يريد عكس ذلك.

5) النقد المعادي للإمبريالية: إنّ برامج المُواطنة هي مموّلة من حكومات الأطلسي ذات الأجندات غير البريئة. وهي وسائل لتصنيع الفرد وصياغة وعيه. التمويل يُقرّر لنا ما هي وسائل الاعتراض والمعارضة المسموحة والممنوعة. هو يُقرر: من يحقّ له حمْل السلاح ومن لا يحقّ له. يستثنون البدائل الثوريّة ويروّجون للوسطية والاعتدال و...قرع الطناجر للاحتجاج على الظّلم والعدوان والاحتلال. (مؤسسة روزا لوكسمبورغ الخبيثة تقول لشركائها المحليّين: مسموح التعاطف مع فلسطين لكن لا تنتقدوا الصهيونية. يشكّلُ إحراجاً لنا في ألمانيا).

6) النقد النسوي: المشاركة الغربية التي يريدها الغرب لا تغيّر من طبيعة التسلّط البطريركي في المجتمع والدولة. تريد مساواة في الشكل: امرأة (هيلاري كلينتون) تشنّ الحروب كما الرجال.

7) النقد الجذري: التفريق والتمييز بين المواطن وغير المواطن (كما تفعل الكويت). تسويغ لقمْع غير المواطنين حتّى في دول الغرب طبعاً.

8) نقْد عمل المنظّمات غير الحكومية الخاضعة لأجندة الغرب وإسرائيل: تحويل العمل الشعبي إلى وظائف مرسومة تعتمد على تمويل الغرب. ثم: ماذا تفعل المواطنة بأعمال الإبادة والتدمير في جنوب لبنان؟ نرقص الدبكة مع المحتل؟

المفكرة

سلطان سليمان: لبنان إلى أين؟

■ بين احتمالات الحرب ومسارات التسوية، تتجه الأنظار إلى ما ترسمه التحولات السياسية في الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي لمستقبل المنطقة ولبنان. هذه الأسئلة ستكون محور لقاء الصحافي والكاتب السياسي سلطان سليمان بعنوان «لبنان وتطورات المنطقة»، الذي تنظّمه «جمعية الأدب والثقافة» في صيدا، يوم السبت 28 تشرين الثاني (نوفمبر) في قاعة الجمعية. يتناول اللقاء التطورات الإقليمية وانعكاساتها على لبنان، في ظل التحولات السياسية والعسكرية التي تشهدها المنطقة، وما يمكن أن تفضي إليه من خيارات ومآلات على مستوى المواجهة والتسويات. كما يتيح النقاش مقاربة العلاقة بين نتائج الاستحقاقات الانتخابية في الولايات المتحدة وإسرائيل والمرحلة السياسية المقبلة، وتأثيراتها المحتملة في مسار الصراعات الإقليمية.



وفي القسم الثاني من اللقاء، يتحدث سليمان عن كتابه الجديد «الكيان بعيون استخباراته» (دار الفارابي)، الذي يتناول فلسفة الاغتيالات الكبرى التي نفّذها جهاز الموساد الإسرائيلي بحق قادة المقاومة الفلسطينية. ويضيء الكتاب على عمليات الاغتيال من زاوية العمل الاستخباراتي الإسرائيلي، مستنداً إلى قراءة في تاريخ هذه العمليات وأهدافها.

ويعقب ذلك لقاء يجمع النقاش السياسي بتقديم الإصدار الجديد وإتاحة الفرصة للحضور للتعرّف إلى مضمونه ومناقشة محاوره مع الكاتب.

«لبنان وتطورات المنطقة»: 28 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 6:00 مساءً - «قاعة جمعية الأدب والثقافة» (صيدا). للاستعلام: 70/144427

«ضربة معلّم»: الجمهور مدعو لحلّ اللغز

■ في هذا الصالون، لا تقتصر الحكايات على قصّات الشعر وأسرار الزبائن، فثمة جريمة غامضة تحوّل المكان إلى مسرح للتحقيق، وتضع الجميع في دائرة الاتهام. أما الجمهور، فلن يكون مجرد متفرّج، بل سيُدعى إلى تقصّي الأدلة واستجواب المشتبه فيهم ومحاولة كشف القاتل، في العرض الكوميدي التفاعلي «ضربة معلّم» الذي ينطلق في 3 كانون الأول (ديسمبر) على خشبة مسرح «المونو»، وتمتد العروض حتى 13 من الشهر نفسه.



يضمّ العمل (المقتبس عن نصّ الكاتب الألماني بول بورتنر، وإخراج بوب مكرزل، وترجمة جوزف زيتوني، الذي يشارك أيضاً في التمثيل) طلال الجردي، وريتا حايك، وجوزف زيتوني، وسام غزال، وجلال شعار وماغي طوق. تبدأ الحكاية في صالون يبدو عادياً، حيث تتداخل الأحاديث والثرثرة والأسرار، قبل أن تقلب جريمة غامضة مجريات اليوم رأساً على عقب. ومع تحوّل المكان إلى مسرح للتحقيق، يصبح جميع الموجودين موضع اشتباه، وتتوالى الأسئلة والقرائن في محاولة لكشف هوية القاتل.

يجمع «ضربة معلّم» بين أجواء الجريمة والغموض والكوميديا، مستفيداً من تعدد الشخصيات وتضارب رواياتها، ومن المفارقة بين جدية التحقيق وفوضى الصالون وما يدور فيه من أسرار وثرثرة. فبين جريمة واحدة ومجموعة من المشتبه فيهم، يجد الجمهور نفسه أمام مهمة فكّ اللغز، وسط مواقف ساخرة ومفاجآت متلاحقة.

«ضربة معلّم»: من 3 إلى 13 كانون الأول (ديسمبر) – الساعة 8:30 مساءً - «مسرح المونو» (الجميزة). للاستعلام: 01/202422

بيروت تجدّد موعدها مع فلسطين

■ في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ينظّم «مركز فلسطين الدولي» مسيرة شعبية تحت شعار «من النهر إلى البحر»، يوم الأحد 29 تشرين الثاني (نوفمبر). وتنطلق المسيرة من أمام تمثال قاسم سليماني في الغبيري، وصولاً إلى ضريح السيد حسن نصر الله على طريق المطار، في تحرّك يجدد التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

ودعا المركز جماهير الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان وتجمعاته إلى المشاركة الواسعة، تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني وتمسّكه بحقوقه الوطنية والتاريخية.



وشدّد على أهمية تعزيز العلاقات الوطنية والوحدة الشعبية في مواجهة التحديات الراهنة، وفي مقدّمتها ما يتعرض له قطاع غزة من حرب إبادة، ورفض مشاريع التهجير وتصفية القضية الفلسطينية، إلى جانب مواصلة العمل على تعزيز صمود الفلسطينيين.

ووجّه المركز رسالة تضامن إلى الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، داعياً إلى تكثيف الحملات الشعبية والحقوقية والإعلامية المساندة لهم. كما أكّد ضرورة استعادة الدور الوطني والتاريخي للشعب الفلسطيني في الشتات، وتفعيل العمل الشعبي والمؤسسي في المخيمات ومواقع المنافي، وتعزيز مشاركة النساء والشباب والطلبة والمؤسسات الأهلية، والدفاع عن حقوق اللاجئين وكرامتهم وحقهم في العودة.

«من النهر إلى البحر»: الأحد 29 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 12:00 ظهراً - «تمثال قاسم سليماني» (الغبيري). للاستعلام: 03/186395

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com